

<b>إعداد</b> د. سيد جاب الله السيد أستاذ علم الاجتماع المساعد كلية الآداب - جامعة طنطا	<b>المصاحبات الاجتماعية لعمالة</b> بعض خريجي الجامعات المصرية فى أنشطة القطاع غير الرسمي بمدينة طنطا دراسة إستطلاعية
---	--

مقدمة : إشكالية الدراسة :

لقد كانت سياسة التوظيف الحكومى حتى منتصف السبعينيات تقريباً إحدى آليات امتصاص فائض قوة العمل ، وذلك فى إطار التزام الدولة بسياسة تعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمعاهد للمتوسطة والتعليم الفنى منذ أوائل الستينيات ، ولكن نتيجة انحسار دور الدولة وتراجع الإنفاق العام . اتجهت الدولة تدريجياً إلى التخلي عن سياسة تعيين الخريجين، وحدث إبطاء شديد فى تشغيل المزيد منهم ، وظهرت البطالة السافرة بصورة لم يسبق لها مثيل (١) .

وعلى الرغم من النمو السريع للقطاع الخاص فى مجالات النشاط الاقتصادى ، فإن مساهمته فى استيعاب العمالة كان محدوداً ولا شك أن تدهور فرص التوظيف يعود إلى تقليص فرص العمل فى الإدارة الحكومية بعد تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة ، وبخاصة بعد التخلي عن هدف للتوظيف الكامل وإعادة النظر فيما سمي " بدولة الرفاهة " . ففى ضوء السعى إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة ، وسعياً لمكافحة التضخم اتجهت هذه السياسات إلى خفض الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية ، كالتعليم ، والصحة ، وخدمات المرافق ، ومشروعات الضمان الاجتماعى والرعاية الاجتماعية ... مما أدى إلى خفض العمالة الحكومية الموظفة فى هذه المجالات(٢) ، ويمكن القول أن اتباع سياسات الإصلاح

الاقتصادى وما يتلزم معها من عملية التحول إلى القطاع الخاص وتحرير التجارة ، وتنظيم سوق العمل ، وما يصاحبها فى البداية من صعوبات قد أثرت على الاستثمارات الخاصة ، وعلى مجمل النمو الاقتصادى وظهرت مشكلة البطالة بشكل عام ، وبطالة المتعلمين بشكل خاص ، يدعم ذلك نتائج الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، والتي تشير إلى تزايد معدلات البطالة السافرة بين حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية . إذ يشكلون (٩٠,٩%) من جملة المتعلمين البالغ نسبتهم إلى إجمالى قوة العمل (٨,٩٥%) وذلك وفقا للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمنشآت ١٩٩٦ م (٣) ، فى حين تقتصر البطالة فى الدول المتقدمة ، على الفئات غير المتعلمة والمتدنية المهارة .

ولا شك أن عدم توفير فرص العمل للخريجين ، قد دفع بالمزيد منهم إلى العمل فى أنشطة القطاع غير الرسمى ، حتى لو كان فى أنشطة القاع، وهى أنشطة تدور فى حلقة مغلقة ، وينحصر هدفها فى تأمين حد البقاء، كما أنها بمثابة محطة الانتظار لفائض العمالة ، وغالبا ما تكون أعمال غير مستقرة ومنخفضة الدخل، وأصبح الضغط على هذه الأنشطة أكثر جدية مع تفاقم الأزمات الاقتصادية وتباطؤ نمو الاقتصاد وتطبيق برامج التكيف الهيكلى .

وبعد أن كان العمل فى أنشطة القطاع غير الرسمى لا يمس فى المجتمع المصرى سوى بعض الأفراد غير المؤهلين علميا ومهنيا ، أصبح بعد تطبيق سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية بطل أعداد هائلة من خريجي الجامعات المصرية ونوى الشهادات العليا ، وأمام التزايد المطرد فى آلية تكوين الخريجين ، وأمام عجز النسيج الاقتصادى المصرى فى امتصاص

هذه الأعداد ، أصبحت عملية انخراط الشباب الجامعي في الأنشطة الهامشية والعمالة المؤقتة تتزايد حديثاً يوماً بعد يوم وتمثل إشكالية جوهرية تطرح نفسها على بساط البحث الراهن ، والذي يسعى إلى إبراز محددات هذه العملية ودوافعها ومصاحباتها الاجتماعية في ظل سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية .

ولاشك أن هذه الإشكالية لا تقتصر من حيث آثارها وانعكاساتها السلبية على ما تمثله من مظاهر الاغتراب عن العمل والتهميش وعدم الاندماج السوسيو مهني للخريجين العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي، بل تتعدى ذلك لتشمل اهتراء القيم التعليمية والسياسية لديهم، ونظراً لندرة الدراسات حول هذه المنطقة البحثية في مجتمعنا ، فليس بالإمكان إلا القيام بدراسة استطلاعية تطرح بعض التساؤلات ، وتمهد لدراسات أخرى أكثر عمقاً وأكثر شمولاً .

هدف البحث وتساؤلاته :

لكل هدف أو غرض يفهم منه عادة لماذا يقوم الباحث بهذه للدراسة، وما الذي ينبغي الوصول إليه ، والهدف من الدراسة الاستطلاعية الراهنة هو الحصول على صورة حقيقية لأبعاد ظاهرة انخراط خريجي الجامعات المصرية في الأنشطة غير الرسمية ، وذلك من خلال معرفة واقع هذه الظاهرة على شباب الخريجين ، وأهم دوافعها ، والآثار للناجمة عنها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والقيمي ، ويمكن صوغ هدف البحث الراهن بشكل أكثر وضوحاً من خلال التساؤلات التالية : -

- ١- ما العوامل التي دفعت بعض خريجي الجامعات المصرية للانخراط في أنشطة القطاع غير الرسمي؟
- ٢- ما هي محددات الرضا عن العمل لدى خريجي الجامعات

المصرية العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي؟

٣- ما مدى انعكاسات العمل في أنشطة القطاع غير

الرسمي على القيم التعليمية لدى خريجي الجامعات المصرية؟

٤- ما مدى انعكاسات العمل في أنشطة القطاع غير

الرسمي على قيم المشاركة السياسية لدى خريجي الجامعات المصرية؟

ولقد أملت هذه الأهداف وتلك التساؤلات طبيعة التناول المنهجي للعمل الميداني ، بحيث تم إجراء مجموعة من المقابلات المتعمقة ، مع بعض الحالات العاملة في الأنشطة غير الرسمية من خريجي الجامعات المصرية، روعى فيها أن تكون ممثلة لمختلف الأنشطة غير الرسمية، الإنتاجية ، والحرفية ، والخدمية بمدينة طنطا .

وستعتمد في تحقيق هذا الهدف والإجابة على هذه التساؤلات على

مصدرين : -

الأول : مكتبي ، وذلك من خلال الاستعانة بتحليل الفكر الاقتصادي

والاجتماعي لسياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية ، وانعكاسات تطبيق

هذه السياسات على العمالة بصفة عامة ، وعلى عمالة الخريجين

على وجه الخصوص .

والثاني : ميداني ، يعتمد على تحليل البيانات المنتقاه ميدانياً من عينة

محدودة من خريجي الجامعات المصرية، الذين يعملون في أنشطة

غير رسمية في سوق العمل الحضري بمدينة طنطا .

ثانياً : المفاهيم الأساسية للدراسة

١- مفهوم العمل .

ينظر علماء الاجتماع إلى العمل باعتباره ظاهرة عامة في حياة الإنسان والمجتمع ، والعمل سمة أساسية هامة يتميز بها الأفراد والجماعات في كل المجتمعات الإنسانية ، بإعتباره يمثل مظاهر السلوك اليومي التي تدور حوله كافة الأنشطة الإنسانية في المجتمع ، وهو أسلوب من أساليب معيشة الإنسان يهدف إلى تحقيق غايات الفرد والجماعة ، فالعمل هو جوهر قضية التنمية ومن أكبر عوامل تحقيقها ، فليست التنمية في نهاية الأمر إلا عائد عمل الأفراد، ويعتبر مفهوم العمل من المفاهيم الأساسية في الدراسة الراهنة، ويحتل موضوع العمل واسطة العقد من إهتمامات رواد العلوم الاجتماعية وفي مقدمتهم " آدم سميث " و "كارل ماركس" و "أميل دور كايم"، و "ماكس فيبر". ولا يزال هذا الموضوع محور إهتمام أساسى للباحثين في ظل مايشهده العالم من تغيرات اجتماعية واقتصادية يصعب معها التكهن بموقف العمل مستقبلا ويعرف العمل بأنه الأنشطة الذهنية أو الفيزيقية التي يبذلها الإنسان بغية تحقيق عائدات تعتبر هدفا أساسيا يرمى إلى تحسين ظروف القائم بالنشاط ماديا وذهنيا.(٤)

ويعد العمل الجوهر الحقيقي للإنسان ، ففي العمل تتجلى قدرات الإنسان العقلية والمادية ، كما تظهر كفاءاته ومعارفه وخبراته وكل ما لديه من إمكانيات ، وقد تميز العمل الإنساني عن غيره من الأنشطة بإعتباره أهم مظهر من مظاهر نشاط الإنسان التي تتجسد في الواقع الملموس ، وتشبث الإنسان بقيمة العمل ناشئ عن الخاصيتين التاليتين : -

أولا : أن العمل يتيح للإنسان فرصا لا حد لها يكتسب خلالها تعليما شخصيا ونمو لقدراته ، وبدون العمل ما كان يمكن أن يستثمر الإنسان كل ما لديه من القوى الإرادية والوجدانية .

ثانيا : في ميدان العمل يتحقق للإنسان أعلى مستوى لإشباع حاجاته

المادية والاجتماعية والثقافية والنفسية ، وفيه تختفي كل مظاهر الخمول والرتابة والسأم التي تكاد تذيب حقيقة الإنسان لو إستسلم لها . (٥) فالعمل فضلا عن كونه يمثل المردود المادى الأساسى لكل فرد فهو يشكل القيمة الاجتماعية التي عن طريقها يحقق الإنسان بعض عناصر تكيفه واستقراره واندماجه ، فيفضل العمل يتحول الإنسان إلى عنصر إيجابى فاعل داخل المجتمع ، حيث تكتمل هويته وتبرز شخصيته ، وتتحقق طموحاته ، وتشبع حاجاته ورغباته .

## ٢- الأنشطة غير الرسمية : إشكالية المفهوم .

شهد العقدان الأخيران تزايدا فى الإهتمام بدراسة الأنشطة غير الرسمية ، وذلك فى ظل ما أصبح لها من أهمية فى اقتصاديات مختلف دول العالم . إذ يشير العديد من الدراسات إلى تزايد حجم ما تسهم به الأنشطة غير الرسمية فى قوة العمل من ناحية ، والدخل المتولد عنها من ناحية أخرى .

وعلى الرغم من الحضور الواسع النطاق لأنشطة القطاع غير الرسمى فى أغلب دول العالم ، إلا أن دراسة تلك الأنشطة لازالت تواجه بالعديد من الصعوبات ، فى مقدمتها عدم الاتفاق على تعريف محدد للمقصود بالقطاع غير الرسمى ، وما يضمنه من أنشطة ، حيث تكاد كل دراسة أن تتفرد بتعريف إجرائى لها يتفق والهدف التي تسعى إلى تحقيقه .

ويرى السيد الحسينى (٦) " أن أنشطة القطاع غير الرسمى ، ليست مجرد مجموعة من الأنشطة الطفيلية أو الهامشية أو غير المشروعة ، بل أنها مجموعة من النشاطات الاقتصادية النامية التي تبدو واضحة فى مجالات عديدة كصناعات الملابس والأخشاب وخدمات الإصلاح وقطاع البناء والتشييد ، وغير ذلك من المجالات الاقتصادية الصناعية والتجارية والخدمية . ولا يعنى ذلك إستبعاد النشاطات الطفيلية أو الهامشية أو الخفية من القطاع

غير الرسمي ، ولكن يجب النظر إليها في سياق بنائي عام يأخذ في اعتباره مجمل الممارسات الاقتصادية في سياقها الاجتماعي الحضري .

وقد ركزت إحدى الدراسات على مجموعة من المحكات أو المؤشرات تشير إلى أنشطة القطاع غير الرسمي وهي : - (٧)

١- أن هذه الأنشطة هي نتيجة للتناقضات الاجتماعية السائدة في المجتمع ، ونتيجة تراجع الاقتصاد الرسمي .

٢- أن هذه الأنشطة تظهر وتنتشر نتيجة سيطرة فئة على المقدرات الاقتصادية والعلاقات الإنتاجية في المجتمع ، ومن ثم فإن هذه الأنشطة تسعى لاستيعاب المتضررين من ذلك .

٣- تتحرر هذه الأنشطة من التعقيد الروتيني والقيود التنظيمية التي تنسم بها الأنشطة الرسمية .

٤- تتزايد هذه الأنشطة في ظل غياب السياسات الحكومية القادرة على استيعاب القوى العاملة وتدنى الأجور والخدمات .

٥- تتراجع التكنولوجيا بشكل ملحوظ في هذه الأنشطة .

٦- تعتمد الأنشطة غير الرسمية على العمالة المتعطلة التي تلتحق بها لبعض الوقت .

وهناك من يعرف هذه الأنشطة ، بأنها تلك الأنشطة التي تنتج وتوزع سلعا وخدمات ، وينخرط فيها إما الذين يعملون لحساب أنفسهم ، أو الذين يعملون لقاء أجر ، وتتبع صفة غير الرسمية هنا من أنها غير مسجلة ولا تدخل في الإحصاءات القومية . (٨) وتتجاوز كل الأبعاد التشريعية والقانونية والإنسانية المحددة لشروط الدخول في العمل والعائد من العمل ، فهي أنشطة لا تلتزم بأي تحديد قانوني لساعات العمل والتأمينات والمعاشات ، أو شروط

وتؤكد معظم الدراسات عن الأنشطة غير الرسمية في الدول الأقل تطورا على دورها كمستوعب للعمالة وكمصدر لعدد كبير من السلع والخدمات الصغيرة , ومع ذلك فإن القطاع غير الرسمي أبعد ما يكون عن التجانس الذي تستلزمه أغراض التحليل الاقتصادي والاجتماعي , وفي محاولة لإخضاع هذا القطاع للتحليل يمكن القول أنه يتكون من قسمين أساسيين هما : أنشطة القاع وهي أنشطة تدور في حلقة مغلقة وينحصر هدفها في تأمين حد البقاء كما أنها بمثابة " الإسفنجة " الماصة لفائض العمالة , وأنشطة الحد الأعلى وهي أنشطة إنتاجية صغيرة أمامها فرص للنمو والتطوير الفنى .

وبناء على ذلك ينطلق البحث الراهن من تعريف " على جابى (٩) " للأنشطة غير الرسمية , والذي يشير من خلاله أنها تعنى جميع الأنشطة الاقتصادية المشروعة التى تزاوُل خارج نطاق القطاع الرسمى , وبصورة دائمة أو شبه دائمة , داخل حيز فيزيقى محدد , أو غير محدد , بهدف توليد دخل مادي للقائم بهذا النشاط , سواء كان صاحب العمل أو بمساعدة أفراد آخرين , وتتصف الأنشطة غير الرسمية بعدد من الخصائص النوعية التى تميزها عن غيرها من الأنشطة, فهى أنشطة صغيرة الحجم نسبيا , بسيطة التنظيم, عائلية التمويل فى الغالب , تتنوع أهدافها , تفتقر لأحد أو بعض الإجراءات القانونية , ويعد وجودها إنعكاسا لأوضاع المجتمع التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تسهم جميعا فى تشكيل ملامحها وسماتها .

أما فيما يختص بمفهوم خريجي الجامعات المصرية , فيقصد بهم فى هذه الدراسة ; الأفراد الذين ينتمون إلى قوة العمل من الحاصلين على



مؤهلات جامعية " ذكورا كانوا أم إناثا " والذين لا يجدون فرصة عمل فى القطاع الرسمى رغم قدرتهم على العمل وبحثهم عنه .

### الإطار النظرى للدراسة

#### إعادة الهيكلة الرأسمالية : منظور بنائى

فى الثمانينيات والتسعينيات خبا ضوء نظرية التبعية ولمعت أضواء التفكير المنبعث من المؤسسات الممثلة للمركز الرأسمالى فى مواجهة الأطراف ، والذى كان يعنى أن الدول الأقل نمواً والتي تحتاج إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية يجب أن تقبل برامج صندوق النقد الدولى وصندوق البنك الدولى للتثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، وهو مظهر جديد من مظاهر نقل فائض القيمة من دول الجنوب إلى دول الشمال، ولكن فى إطار من الاقتصاد المؤسسى على المستوى الدولى .

ولقد استغل البنك الدولى العديد من الأزمات التى تعرضت لها دول الجنوب ، ليؤكد على عملية التثبيت والتصحيح الهيكلى ، وكان ذلك إيذاناً بأن يتولى البنك والصندوق الدوليين إدارة أزمة المديونية العالمية ، ويمتنع عن تقديم قروض جديدة إلا إذا استجابت دول الهوامش للمشروطية . (١٠) وتهدف برامج التكيف الهيكلى إلى إزالة الطلب الزائد وإعادة التوازن الداخلى والخارجى عن طريق حزمة من الإجراءات منها خفض إنفاق الدولة وتشجيع وزيادة الصادرات ، وتشجيع الاستثمار الأجنبى والمحلى الخاص .

ويصف خبراء صندوق النقد والبنك الدولى محتوى برامج التكيف الهيكلى بأنها " حزمة من الإجراءات تهدف إلى تقليص الإنفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية ، والبنية الأساسية ، وتخفيض أو إلغاء الدعم السلى وزيادة عائدات الضرائب وتقييد عرض النقود والائتمان

البنكى، وزيادة أسعار الفوائد البنكية ومن خلال هذه الإجراءات يمكن تحريرو التجارة وتشجيع الصادرات ، ويواكب ذلك كله إجراءات أخرى تشمل فيما تشمل زيادة أسعار المنتجات المحلية وتخفيض أو تجميد الأجور ، والحد من المميزات المضافة للأجور، وتقليص المزايا الاجتماعية للعمال ، وفي نهاية تلك الإجراءات يصبح من الضروري خصخصة الأنشطة الاقتصادية والتجارية التابعة للدولة والقطاع العام ، ومنح الاستثمار الأجنبي حوافز إضافية. (١١)

ويرى " تادى آكين أينا " أن عملية إعادة الهيكلة الرأسمالية تحمل معها مضامين إجتماعية (١٢) تؤثر على طبيعة أسواق العمل واستراتيجيات العيش ، وتكوين الأسر المعيشية والعلاقات داخلها ، وطبيعة الحكم والسياسة وعلاقات الدولة بالمجتمع ، وليس هذا فقط بل تؤثر إعادة الهيكلة الرأسمالية بشكل واضح فى إنتشار ظاهرة القطاع غير الرسمى فى الدول النامية، وزيادة التمايزات الاجتماعية .

ويفسر كاستلز Castells عملية زيادة التمايزات الاجتماعية فى ظل عصر العولمة والمعلوماتية أو ما أطلق عليه بالرأسمالية المعلوماتية ، والتي تمثلت فى ارتفاع درجة عدم المساواة ، والتخصيص المتحيز للثروة ، وإلى ظاهرة فردية العمل ، حيث يتم التعاقد مع العامل بأجر كل بمفرده وبطريقة غير رسمية ، أو إلى عمل الأفراد كل لحسابه ، وهى الممارسات السائدة فى الأنشطة غير الرسمية ، وتتسم علاقات الإنتاج بالإستغلال السيئ للعمال، وتنتشر سمة أخرى لعلاقات الإنتاج ، وهى عملية الاستبعاد الاجتماعى ، التى يتم من خلالها منع وصول بعض الأفراد أو المجموعات إلى وظيفة ثابتة تمكنهم من تحقيق حياة مستقلة ، ويكون غياب العمل المنتظم كمصدر للدخل آلية هامة فى الاستبعاد الاجتماعى (١٣) ولا شك أن سياسات

إعادة الهيكلة الرأسمالية التي بدأت تتخذ مسارها فى مصر منذ عقد الثمانينيات ، واتخذت إجراءاتها الرسمية من خلال التوقيع على اتفاق صندوق النقد الدولى فى التسعينيات - لها تأثيراتها الحالية والمتوقعة على سوق العمل المصرى بالنسبة للرجال والنساء ، فلقد طرأ على الاقتصاد المصرى منذ تطبيق سياسة إعادة الهيكلة الرأسمالية عددا من التغيرات ترتب عليها نتائج مباشرة وغير مباشرة فى الواقع ، كان من شأنها تهيئة السياق المواتى لنمو القطاع غير الرسمى .

ولقد أسهمت برامج التكيف الهيكلى فى تدعيم إتجاهين مختلفين داخل لقتصاديات الدول النامية الأخذ بها ، أما الإتجاه الأول فهو تدويل الاقتصاد من خلال ربطه بالاقتصاد الرأسمالى العالمى بأساليب مختلفة من بينها تشجيع صناعات التصدير ، وخلق بيئة إستثمارية مؤاتية للرأسمالية العالمية، وتكوين جماعات جديدة من رجال الأعمال المحليين المدعمين لسياسات التكيف ، أما الإتجاه الأخر داخل اقتصاديات الأقطار النامية الأخذ ببرامج التكيف الهيكلى ، فهو نمو القطاع غير الرسمى وبشكل غير مسبوق، ولقد نمى هذا القطاع فى حضر العالم الثالث خلال عقد الثمانينيات بمعدلات سريعة وعالية نتيجة لإنتشار البطالة الناجمة عن برامج الخصخصة التى أدت إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال من ناحية ، وعجز المشروعات الجديدة التى انجزت خلال فترة برامج التكيف الهيكلى عن إستيعاب عمالة جديدة نتيجة لإعتمادها على تكثيف رأس المال أكثر من إعتمادها على تكثيف العمل من ناحية أخرى،(١٤) كما أن تركيز برامج التكيف على النهوض باقتصاد السوق باعتباره هدفا رئيسيا حتى على حساب الضمان الاجتماعى وتخفيف الفقر وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل ، كلها عوامل أثبتت أنه لم يعد بالإمكان الجمع بين النمو الاقتصادى وخلق مزيد من فرص العمل وبالتالي فقد الحق فى العمل موقعه وانحسر .

إن الملمح الرئيسي لعلاقات العمل في الفترة الراهنة هو تعايش اقتصاد السوق ولا سيما فيما يتعلق بزيادة مرونة سوق العمل بما ينطوي عليه من مرونة الأجر وفقا للعرض والطلب على قوة العمل ، وفي نفس الوقت يسترافق ذلك مع استمرار هيمنة الدولة على الحركة النقابية ، أى بعبارة أخرى فإن الصيغة التي أفرزتها الناصرية في التعامل مع الطبقة العاملة والقائمة على نوع من التوازن بين حماية المكتسبات العمالية وأهمها ضمان حق العمل في مقابل سحب حق للحركة للعمالية في التنظيم المستقل ، قد اختلفت ، وسيعبر هذا الخلل عن نفسه في زيادة الفعل الاحتجاجي دون وجود إطار مؤسسي يعقلنه في إطار إدارة صراع القوة بصورة تكفل توزيع متوازن لتكاليف التكيف الهيكلي . (١٥)

وقد أدى تطبيق برامج التكيف الهيكلي إلى تعقيد مشكلة بطالة المتعلمين وتفاقمها ، حيث أصبحت تمثل قيودا أساسيا على انطلاق المجتمع في طريق النمو ، خاصة أن هذه الاستراتيجية قد ركزت في الأساس على القطاع الخاص باعتباره القادر على تحريك النمو واستيعاب العمالة ، ومن ثم منحته العديد من الحوافز لتشجيعه على الاستثمار الجيد والجداد ، بل وتوقفت الحكومة عن استيعاب العمالة القادمة إلى سوق العمل منذ عام ١٩٨٢ ، إلا أن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى عدم قدرة هذا القطاع على أن يحل مكان الدولة في استيعاب العمالة ، نظرا لاعتماده على مشاريع إنتاجية ذات كثافة رأسمالية مرتفعة ، وهو ما أدى إلى إرتفاع تكلفة التشغيل بصورة لا تتناسب بآي حال من الأحوال مع أوضاع الاقتصاد المصري .

وخلصه ماسبق أن العوامل الأساسية التي أثرت على سوق العمل في مصر تمثلت في تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، فإلى جانب إنخفاض الاستثمار الحكومي ، وبالتالي فرص العمل التي تخلقها الدولة ، أدى

تطبيق سياسات الخصخصة إلى الاستغناء عن جزء من العمالة بالشركات المخصصة , يضاف إلى ما سبق أن الدولة لم تعد مسؤولة بالكامل عن تشغيل الخريجين الجدد , وتغير دور الدولة من مشغل رئيسي إلى توفير بيئة مناسبة للاستثمار الخاص , ووضع القوانين التي تنظم العلاقة بين أصحاب الأعمال والعمال , ومن المعروف أن سياسة التكيف الهيكلي - فيما يختص بسوق العمل - تسعى إلى توفير المرونة في سوق العمل , ويعنى ذلك تسهيل إنتقال قوة العمل بين القطاعات المختلفة , كما يعنى أيضا مرونة الأجور صعودا وهبوطا وفقا لتقلبات السوق , إلا أن ذلك يعنى من جانب آخر زيادة المخاطر التي تتعرض لها قوة العمل نتيجة لعدم توافر فرص العمل والأضرار بإجورها , ولقد أوضحت التجربة المصرية عجز القطاع الخاص الرسمي عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل في ظل سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية وزيادة معدلات النمو في القطاع غير الرسمي , والذي يرتبط التشغيل فيه بانخفاض معايير العمل وتدهور ظروف العمل عن المعايير المسموح بها (١٦) , ومن ثم يمكن القول أن أنشطة القطاع غير الرسمي قد ارتبطت بالسياسات الاقتصادية للدولة والتي لعبت دورا كبيرا في ظهور هذا القطاع وانتشاره , ففي الستينيات حيث انتهجت الدولة سياسة تعيين الخريجين لم تنتشر هذه الأنشطة ولم يكن لها دور يذكر في النشاط الاقتصادي , أما في الثمانينيات والتسعينيات حيث بدأت الدولة رفع يدها عن النشاط الاقتصادي وعن تعيين الخريجين , وتعاضم دور القطاع الخاص , انتشرت هذه الأنشطة وزاد عدد ونوعيات العاملين بها , وأصبحت جزءا ملموسا من النشاط الاقتصادي لا يمكن تجاهله .

التعليم وسوق العمل في مصر :-

تعتبر السياسة التي اتبعتها الدولة عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ م من

ناحية ، وتداخلها مع سياسة تشغيل القوى العاملة بالمجتمع من أهم الأسباب التى أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى ، حيث أسفرت سياسة تشجيع الدولة للتعليم بكل مراحله من خلال العمل بمجانبة التعليم فى مراحله المختلفة من مرحلة التعليم الابتدائى وحتى مرحلة الماجستير والدكتوراه ، مع عدم ربط ذلك باحتياجات المجتمع الحقيقية من التخصصات المختلفة ، فضلا عن إلتزام الدولة ( منذ عام ١٩٦٤ ) بضمنان تعيين الخريجين فى أجهزة الدولة ومشروعاتها العامة عن طريق مكاتب القوى العاملة ، كل ذلك أدى إلى تكديس المصالح والوزارات الحكومية ، وكذلك وحدات القطاع العام بأيدى عاملة تزيد عن حاجتها ( البطالة المقنعة ) ، كما أدت هذه السياسات إلى ظهور فجوة كبيرة بين مخرجات العملية التعليمية من ناحية ، وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل المصوى (١٧) ، مما إنعكس فى وجود فائض يزيد عن الحاجة من العمالة فى بعض التخصصات والمهن ونقص فى العمالة فى مهن وتخصصات أخرى .

وإذا كان الإعداد للعمل من المهام الرئيسية المناطة بالتعليم ، حيث يعتبر عاملا هاما فى تكوين الإنسان القادر على المساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المشاركة الفعالة والمستمرة فى الحياة العملية ، فإن أوضاع التعليم المصرى الآن تكشف أن البعد الاقتصادى للعملية التعليمية مشكوك فيه بدرجة كبيرة . وذلك بإعتبار أن النظام التعليمى يقوم بتخريج قوى عاملة تفوق حاجة النظام الاقتصادى .

وبإعتبار أن حجم القوى العاملة يتأثر كما وكيفا بالعرض والطلب لسوق العمل ، فإن مخرجات التعليم والتدريب هى القوى المؤثرة فى احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات المطلوبة له . لذلك يتأثر كل من نظام التعليم والتدريب المهنى ببعضها البعض ، حيث أن أى تغير أو خلل يحدث

فى أحدهما يتأثر به الآخر ، وأى تخطيط سليم فى أحدهما يؤثر تأثيرا إيجابيا فى الآخر ، فالتعليم والتدريب على الرغم أنهما أسلوبان مختلفان للتنمية وإعداد القوى العاملة ، إلا أنهما متكاملان يكمل بعضهما البعض ، حيث أن هدفهما واحد وهو رفع الكفاءة العلمية والعملية للموارد البشرية . والمشكلة التى تثير الاهتمام عالميا ، هى أن التعليم قد أصبح بشكل أحد المحاور الأساسية فى الاختلالات السائدة بسوق العمل وعدم تكيفه فى مصر ، حيث يقترن الانتشار الواسع للبطالة السافرة والمقنعة بين المتعلمين بالنقص الحاد فى بعض التخصصات والمهارات التعليمية . ووصول سوق العمل إلى حالة من الإخلال وعدم الاتزان سواء بالفائض أو العجز ، يودى بالضرورة إلى علاقات مختلفة بين ما ينتجه النظام التعليمى من قوى عاملة متعلمة ، وبين المطالب الاقتصادى لحجم فرص العمل التى تتطلبها معدلات التنمية فى المناشط الاقتصادية والاجتماعية ، (١٨) والجدير بالذكر أن زيادة العلاقات المختلفة بين العرض والطلب الاقتصادى للقوى العاملة المتعلمة يودى بالتعليم إلى أزمة فى علاقاته بهيكل سوق العمل والتنمية .

ويرى coombs أن البطالة بين المتعلمين ترجع إلى وجود فجوة بين مخرجات النظام التعليمى ، وحاجات الاقتصاد الحديث . فيجب من وجهة نظر " كومبز " أن يحدث تنسيق بين الاقتصاد والتعليم لتوفير وظائف أكثر، ولتوفير التدريب المناسب داخل المدارس والمعاهد والجامعات لشغل تلك الوظائف (١٩) ، وتتزايد مشكلة البطالة بين المتعلمين نتيجة عدم التخطيط التعليمى الذى يربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل ، فلاشك أن أزمة التعليم فى الوقت الحاضر تتمثل فى وجود بطالة بين المتعلمين وعجز فى دفع عملية التنمية فى الوقت ذاته ، نظرا لعدم ارتباط النشاطات التعليمية والبحثية ببرامج التنمية ، وهذا الوضع يتطلب ضرورة ضبط عملية زيادة الطلبة المقبولين فى الجامعات ، بما يتناسب مع القدرات الاستيعابية

لها، وحاجة المجتمع ، وتشجيع التوجه نحو التعليم المهني والفنى، لما له من دور فعال فى مجالات التنمية الصناعية والتقنية .

إن محور المشاكل فى التعليم العالى تدور حول غربة هذا التعليم عن روح العصر المتمثلة فى العلم والتكنولوجيا ، فهو لا يخرج كفاءات فنية واعية وقادرة على تطوير الإنتاج فى مواقع العمل المختلفة ، ولكنه فى معظم الأحيان يخرج كفاءات فى تخصصات غير مطلوبة تصبح عاطلة عن العمل ، ومن ثم تأتى مخرجات التعليم غريبة عن بيئتها ومتطلباتها .

ويذكر " الخطيب " أن التوسع فى التعليم العالى فى الوطن العربى ما هو إلا توسع كمى مقصور على استيعاب الأعداد المتزايدة الراغبة فى الالتحاق بالجامعات نتيجة لتزايد الطلب الاجتماعى على التعليم العالى، ويشير الخطيب أن التعليم العالى فى البلاد العربية يعانى من أوجه القصور والسلبيات والمشكلات التى أعاقت نموه وتطوره ، وحدث من كفايته وفاعليته وجودته. (٢٠) فعلى الرغم من وجود فائض فى القوى العاملة تعانى بعض الوظائف من نقص كبير فى بعض نوعيات المتعلمين ، وخاصة الفنيين وهذا أمر يعوق الاستخدام الرشيد للقوى العاملة .

ولا شك أن قضية الاختيار بين " الكم والكيف " وما بينها من تضاد مسرف ، قضية صعبة اختلفت حولها الآراء ، حيث يوجد فريق لا يرى إلا الكيف والجودة المتميزة ، وفريق آخر ينظر إلى الكم فقط ، وكلا الفريقين على صواب نسبي من الناحية النظرية ، ولكن كلاهما غير واقعي من الناحية الواقعية ، حيث أن الأمر يتطلب تحقيق التوازن بينهما ، إذ لا مفر من زيادة مستمرة بحيث يصبح الكم مسألة تفرضها الظروف الاجتماعية والاقتصادية بالقدر الذى تفرض فيه الثورة المعلوماتية والطموحات الوطنية مستوى مستهدفا من التطور العلمى وحدود دنيا لا يجوز التنازل عنها فى سبيل الكم.



وفى المجتمع المصرى كشفت بيانات حصر فائض الخريجين الذى قلم به مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية ، ووزارة القوى العاملة خلال الفترة من عام ١٩٨٢ حتى نهاية عام ١٩٩٣ (٢١) ، أن أكبر نسبة فائض من حملة المؤهلات الجامعية ، كانت من بين خريجي كليات التجارة، يليها كليات الآداب وكليات الحقوق .

ولا شك أن افتقار سوق العمل للمعلومات والبيانات المتعلقة بظروف العمل وطبيعة المهارات المطلوبة ومستويات العرض والطلب فى الأنشطة المختلفة ، ولفترات قادمة يؤدى بالضرورة إلى إنعدام التنسيق بين سياسات التعليم وسياسات التوظيف وبالتالي إلى حدوث خلل فى سوق العمل المتعلم، وظهور فجوة كبيرة بين مخرجات العملية التعليمية من ناحية، واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى .

ويمكن القول أن التعليم النظامى فى مصر ، مازال يركز على منح الشهادات أكثر من تركيزه على إكتساب المهارات وتحقيق الذات ، ولعل وما يسميه " رونالدو دور " مرض الشهادات (٢٢) يدعم إشكالية الطابع النظرى للتعليم ، مع أن إدخال خبرة العمل فى مدارس التعليم العام ضرورة لا غنى عنها فى الوقت الحاضر ، وفى المدرسة يتعلم الإنسان أشياء مجردة ، ويحشد فى ذهنه كثيرا من الوقائع والنظريات المبرهنة والعلوم المستنقاة من الكتب، ولا يعرف كيف يستخدم يديه .

وفى دراسته عن الشباب العربى والتغير الاجتماعى ، أشار " محمد على محمد " إلى فشل النظام التعليمى فى مصر ، فيما يختص بتنمية القدرة لدى الشباب على العمل والكسب ، وكذلك فشله فى تنمية الجوانب الإبداعية والقدرة على الابتكار والتجديد ، إلى جانب عدم منحه الاحترام للحرف

والأعمال اليدوية ، هذا بالإضافة إلى إن سياسة التعليم في مصر لا تضع في اعتبارها احتياجات المجتمع الفعلية (٢٣) ، وبصورة أخرى فإنه يمكن القول بأنه النظم التعليمية قد أضعفت من قدرة الأفراد على تحمّل التوافق بين توقعاتهم ، وبين الواقع العملي لسوق العمل ، ومن ثم فإن النظام التعليمي في مصر - بشكله الحالي - يؤدي إلى علة مزدوجة فهو من جهة يخرج متقنين عاطلين - غالبا - عن العمل ، وهو من جهة ثانية يعجز أن يقدم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ما تحتاج من تخصصات وأعمال ومهارات، وهو بذلك كله يتخلف عن الركب الحضاري ويصبح أداة عاتقة ومعطلة لتحديث المجتمع ، الأمر الذي يزيد من حجم البطالة بين المتعلمين، فالتعليم الذي حصلوا عليه لا يقدم لهم سوى القسدر القليل من المعارف العصرية ، والقدر الأقل من الخبرات الأساسية ، والقدر المحدود من المهارات العملية الضرورية لحياتهم المستقبلية ، وذلك يؤدي بالضرورة إلى تعطيل فرص اكتساب خبرات عملية (نتيجة عدم توفر فرص العمل)، تعدهم وتؤهلهم إلى التأقلم الحقيقي والتكيف الإيجابي مع ظروف الواقع الذي يعيشونه ، بل أن هذا يؤدي إلى قتل روح الابتكار والإبداع فيهم ، ووأد روح المبادرة الإيجابية ، وينمى فيهم قيم الإتكالية واللامبالاة والسلبية في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

### الإجراءات المنهجية للدراسة

تستفيد الدراسة الراهنة من معطيات المنهج العلمي وطرائقه وأدواته البحثية ، وذلك من خلال إستخدام أداة المقابلة المفتوحة بهدف الحصول على معلومات شاملة ومتعمقة وكيفية عن بعض الحالات المحددة من خريجي الجامعات المصرية العاملين في الأنشطة غير الرسمية سواء الحرفية أو التجارية أو الخدمية ، بحيث تمكننا من التعرف على المصاحبات الاجتماعية

للعمل فى الأنشطة غير الرسمية لدى بعض الخريجين بمدينة طنطا، وتتضمن أداة المقابلة المفتوحة الحصول على أكبر قدر من المعلومات المتعمقة بالحالات المدروسة ، كما أنها وسيلة حيوية تجمع بين طريقتى البحث الكيفى والكمى ، وقد تم جمع المادة الميدانية عن طريق دليل المقابلة الذى اشتمل على عدد من المحاور الأساسية التى تغطى عددا من القضايا والتساؤلات المرتبطة بأهداف البحث وتساؤلاته ، منها بيانات خاصة بالسن والجنس ، ونوع الكلية ، والحالة الزوجية ، ونوع الأنشطة غير الرسمية، ثم بيانات عن دوافع عمالة الخريجين فى الأنشطة غير الرسمية ، وموقف الأسرة من قرار العمل فى تلك الأنشطة ، كما اشتمل دليل المقابلة على بيانات خاصة بالرضاء عن العمل فى تلك الأنشطة والتطلعات المستقبلية للعاملين فى تلك الأنشطة ، ثم بيانات عن تغير القيم التعليمية لدى المبحوثين وأخيرا بيانات حول اتجاه المبحوثين نحو المشاركة السياسية والاجتماعية .

#### عينة الدراسة :

تعتبر مشكلة إختيار حالات الدراسة من أهم المشكلات فى البحث الاجتماعى بصفة عامة ، والبحث الراهن على وجه الخصوص ، نتيجة عدم وجود كشوف أو بيانات رسمية لخريجي الجامعات المصرية العاملين فى الأنشطة غير الرسمية ، ومن ثم تم اختيار ( ٥٠ حالة ) من العاملين فى الأنشطة غير الرسمية ، التجارية ، والحرفية ، والخدمية بمدينة طنطا ، من ذوى المؤهلات الجامعية الذين لم تتح لهم أى فرصة عمل فى القطاع الرسمى الحكومى أو الخاص ، وقد تم ذلك عن طريق تبنى أسلوب " كرة الثلج Snow . Ball " والذى يستخدم فى حالة عدم توافر معلومات واضحة يمكن الاعتماد عليها بشأن طبيعة المجتمع الذى سحبت العينة منه ، ولعل الاعتماد على عدد غير كبير من الحالات ، كان بهدف تحقيق الدراسة

التفصيلة المكثفة والمتعمقة لموضوع البحث الراهن الذي يتطلب الإهتمام بالمعالجة الكيفية , أكثر من حصره في حدود كمية احصائية , ولقد لعبت المعرفة والعلاقات الشخصية دورا كبيرا فى عملية الإختيار لمفردات العينة, حيث أن كل مبحوث كان يساعد فى التعرف على المبحوث الذى يليه.

ولقد تم إختيار مدينة طنطا بمحافظة الغربية , مجالا جغرافيا للدراسة, نظرا لتوافر عدد من الأنشطة غير الرسمية المتعددة بها , سواء الحرفية أو التجارية أو الخدمية , مما جعلها مجالا خصبا للدراسة الاستطلاعية الراهنة والتي تعتبر محاولة للخروج من دائرة الدراسات والبحوث التى حبست تحليلاتها داخل إطار التنظيمات الرسمية : التربوية والتعليمية والسياسية والاقتصادية .. إلخ .

ولقد جاءت العينة تتوزع فى خصائصها من حيث النوع بواقع (٢٥ حالة ) من الذكور , و (٢٥ حالة) من الإناث , وأن أعمارهم تتراوح ما بين ( ٢٤ - ٤٠ عاما ) . ولعل التفسير الأكثر منطقية لهذا التركيب العمرى يعود إلى تركيب العينة ذاتها , ويوضح أن غالبية أفرادها فى مرحلة العمر الأكثر إنتاجا وحيوية .

- ومن حيث توزيع المبحوثين وفقا لنوع الكلية , تبين أن غالبية أفراد العينة قد تخرجوا من كليات نظرية, وذلك بنسبة (٧٤%) , بينما كان خريجوا الكليات العملية نسبتهم أقل من مثيلاتها النظرية , إذ بلغت (٦٦%) , وهذا يشير إلى إن خريجي الكليات العملية قد يجدون فرصة عمل فى القطاع الرسمى لا يستطيع أن يحصل عليها خريجي الكليات النظرية كالآداب والتجارة والحقوق , ومن الملفت للنظر أن قطاع الأنشطة غير الرسمية يضم عددا من الحاصلين على درجات علمية أعلى من الجامعية , فلقد تبين من الدراسة أن هناك مبحوثا حاصلوا على درجة الماجستير فى الآداب قسم

التاريخ ، وآخر حاصل على دبلوم خاص فى التربية .

أما عن الحالة الزوجية ، فقد تبين أن ( ٦٢% ) من إجمالى حجم العينة من غير المتزوجين ، وقد يرجع ذلك إلى أن الزواج فى حد ذاته أصبح أحد التحديات الأساسية التى تواجه الخريجين الجدد ، لما يتطلبه من مستلزمات مادية باهظة فى ظل ارتفاع الأسعار وارتفاع المهور .

أما بالنسبة للموطن الأصيل للمبحوثين ، فقد تبين أن نسبة ( ٦٦% ) ينحدرون من أصول حضرية ، فى مقابل ( ٣٤% ) ينحدرون من مناطق ريفية ، الأمر الذى يشير إلى هجرة المتعلمين من القرية إلى المدينة ، لم تعد مرتبطة فى ظل سياسات إعادة الهيكلة الرأس مالية بالحصول على منصب أعظم أو فرصة أكبر ، أو بطريقة فى الحياة أفضل ، بل إرتبطت بمحاولة الحصول على فرصة عمل حتى فى أنشطة القاع فى الاقتصاد غير المنظم .

وحول أنواع الأنشطة غير الرسمية التى يعمل بها المبحوثون ، أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن حوالى ( ٢٢ حالة ) بنسبة ( ٤٤% ) يعملون فى الأنشطة التجارية ، مثل امتلاك محلات صغيرة أو متوسطة ، أو فى تجارة الملابس الجاهزة ، أو فى تجارة الأجهزة الكهربائية ، أو فى تجارة الحلوى ، أو الأدوات المنزلية .

وحوالى ( ١٨ حالة ) بنسبة ( ٣٦% ) يعملون فى أنشطة الخدمات المعاونة مثل البائع فى محل أو كافيتريا ، أو مطعم ، أو فندق ، أو تومرجى ، أو السكرتارية ، أو الأعمال المساعدة فى السوق ، وحوالى عشرة حالات يعملون فى الأنشطة الحرفية مثل النقاش ، والحلوانى ، والسباك ، والتجار ، وصانع المشغولات المعدنية ، الأمر الذى يشير إلى أن الأنشطة التجارية هى أكثر الأنشطة غير الرسمية انتشارا ، وهو ما

أكدته دراسات عديدة , مثل دراسة ماركولبير وآخرين Marcouiller et al عن الوضع في المكسيك والسلفادور وبيرو , بالإضافة إلى أنشطة التشييد والنقل والخدمات الشخصية . (٢٤)

واقع عمالة خريجي الجامعات المصرية في أنشطة القطاع غير الرسمي

### نتائج ميدانية

في ضوء الاطار النظري للدراسة سوف نحاول في هذا المحور عرض ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها من دراسة حالات بعض خريجي الجامعات المصرية العاملين بالأنشطة غير الرسمية بمدينة طنطا . وذلك في ضوء الواقع المعاش وما يفرزه من تداعيات وممارسات لواقع الباحثين, وبما يجيب على تساؤلات الدراسة من خلال المحاور التالية : -  
أولاً : دوافع وقرار العمل في الأنشطة غير الرسمية بين التأييد والمعارضة الاجتماعية .

لقد أدت سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية إلى التوسع في القطاع الهامشي **informal sector** والذي كان يتسع لاستيعاب أعداد كبيرة من العمالة المصرية في أعمال الخدمات والحرف غير النظامية , وهو القطاع الذي أصبح يخلق فرصا للتشغيل الذاتي أو التشغيل المؤقت (٢٥) دونما حاجة إلى رأس مال يذكر .

وثمة عوامل دفعت بالمزيد من خريجي الجامعات المصرية بالعمل في الأنشطة غير الرسمية تمثلت فيما يلي : -

### أ- البطالة وعدم توافر العمل فى القطاع الرسمى .

لم تعد الدول النامية ومنها مصر فى ظل سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية قادرة على خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الكم الهائل من القوى العاملة (٢٦) ولاشك إن تواجد قدر من البطالة فى أى اقتصاد يعد أمرا طبيعيا، ولكنها إذا تجاوزت حدودا معينة فإنها تصبح مشكلة لها خطورتها، إذ تمتد آثارها السلبية ليس فقط إلى الجوانب الاقتصادية ، ولكن أيضا إلى نواح عديدة إجتماعية وثقافية وسياسية ، ولعل بطالة الخريجين تعد أخطر وأبرز الظواهر التى لها تداعيات خطيرة على المستويات جميعها، فعلى الرغم من أن مشكلة بطالة المتعلمين تعتبر أحد روافد مشكلة البطالة بشكل عام ، إلا أن هذه الظاهرة تتفرد بخصوصية هامة، وهذه الخصوصية تتبع من سمتين أساسيتين هما : (٢٧)

١- أن بطالة المتعلمين تعنى تبديدا للموارد التى تم إنفاقها على التعليم والتى يمكن توجيهها لخلق فرص عمل جديدة .

٢- أن بطالة المتعلمين يصاحبها توترات إجتماعية وسياسية أكثر خطورة ، وذلك لكون هذه الفئة من المتعلمين أكثر العناصر تمردا على الواقع بحكم تكوينها التعليمى والثقافى ، وبحكم عدم تحملها مسئوليات أسرية ، واستقلالها فى مواجهة المجتمع .

ولاشك أن ندرة فرص العمل التى يعانى منها خريجو الجامعات المصرية تصاحبها صعوبات حادة فى البحث عن وظيفة والحصول عليها، وكلما طال أمد البحث هذا وكثرت صعوباته ، تحول إلى وضعية بطالة خانقة أو حالة فشل ضاغطة يعيشها خريج الجامعة بمشكلاتها وهمومها وانعكاساتها السلبية ، للدرجة التى جعلته يفتش جاهدا وبإصرار عن كل

الحلول التي تصرف بعضها من الهموم , أو تخفف من ويلاتها على الأقل, ولقد أوضحت ( ٤ % ) من إجمالي عدد الحالات أن من أهم الأسباب التي دفعتهم للعمل في أنشطة القطاع غير الرسمي هو اتجاه الحكومة إلى التخلي عن تعيين الخريجين , ولقد استقر لديهم فكرة أن من يركن إلى الحكومة لن يحقق إنجازا , ولن يحل مشكلة , ولذلك على المرء منهم أن يدبر شأنه بنفسه , فإن كانت الدولة لا تستطيع أن توفر فرص عمل بالمعدلات التي تتواكب مع تزايد أعداد الخريجين القادرين على العمل , فليس أمامهم سوى أنشطة القطاع غير الرسمي , ولقد عبرت إحدى الحالات عن ذلك بالقول : " أنا علشان أنتظر الوظيفة الحكومية عايزلى عشرين سنة, دالو عرفت أحصل على وظيفة من أصله , طيب أزاى أعرف أعيش الفترة دي كلها من غير شغل , كان لازم اشتغل أى حاجة " .

ومن ثم يمكن القول أن عدم توافر فرص عمل للشباب المتعلم في الاقتصاد الرسمي أدى إلى هروب بعضهم إلى الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية , وأصبح البحث عن عمل أى عمل يدر دخلا هدفا من أهداف الكثيرين من خريجي الجامعات , كي يستطيعوا مواجهة تكاليف الحياة المتصاعدة , ويجب التنويه هنا أن الانخراط في القطاع غير الرسمي لا يكون قاصرا على الخريجين العاطلين بل أن الموظفين بأجر فى القطاع الرسمي لا يمكنهم الحفاظ على مستوى معيشتهم دون الاشتراك فى أنشطة القطاع غير الرسمي , فلا شك أن الاقتصاد المعولم لم يفضل فى تحقيق نسب نمو مرتفعة أو الحد من ظاهرة البطالة فحسب , بل نسف المكاسب الاجتماعية القديمة ورمى بفئات اجتماعية متعددة , كانت تحظى بعمل قار ومستوى معيشى لائق إلى هوة البطالة والفقر .

ب- الافتقار إلى الوساطة أو المساندة الاجتماعية .



تعرف الوساطة بأنها إدخال طرف ثالث له إمكانيات إجتماعية للتأثير على اتجاه العلاقة الاجتماعية بين طرفي علاقة إجتماعية فى موقف معين، وقد يكون الكسب المترتب على ذلك ماديا أو ذا طبيعة نفسية أو إجتماعية. (٢٨)

وإذا كان توقف الدولة عن سياسة تعيين الخريجين قد احتل المرتبة الأولى فى الأسباب التى دفعت خريجي الجامعات للعمل فى القطاع غير الرسمى ، فلقد أوضحت ( ٣٦% ) من الحالات أن إفتقار المساندة والوساطة تشكل هى الأخرى أسبابا ذات وزن كبير فى إنخراط الخريجين فى الأنشطة غير الرسمية أو الهامشية ، ولقد عبرت إحدى الحالات عن ذلك بالقول : " الوساطة هى كل حاجة دلوقتى ، يعنى الواحد ما يعرفش يلاقى وظيفة فى الحكومة أو القطاع الخاص ، إلا لو كانت معاه واسطة كبيرة ، أنا مثلا لو كان عندى واسطة ما كنتش دلوقتى فى الوضع الللى أنت شايفه ، بأشتغل بيبيع فى محل ، كان زمانى دلوقتى وكيل نيابة ، أنا كنت دايمًا أتجح بتقدير كل سنة، وكان نفس أكون حاجة تانى ، دا فيه ناس بتتجح بالعافية ، ودلوقتى تلاقىهم فى مناصب كويسة ومحترمة، علشان الواحد منهم ليه واسطة كبيرة وأهلته ناس واصلين " .

ولقد أكدت معظم حالات الدراسة أن النظام الذى يحكم التوظيف الحكومى لا يزال يرجح كفة علاقات القرابة والوساطة والمحسوبية ، على كفة معايير الإنجاز والموضوعية والاستحقاق ، حتى المسابقات والاعلانات التى تشكل الوسائل الأساسية للحصول على العمل فى القطاع الحكومى أو الخاص ما هى إلا صورة شكلية أو " حقن مسكنة " على حد تعبير إحدى الحالات ، فى حين أن العلاقات الشخصية والوساطة هى الأمور الأساسية فى الحصول على وظيفة حكومية ، ولقد عبرت إحدى الحالات عن ذلك بالقول " أنا مفيش مسابقة أعلنو عنها إلا وقدمت فيها، ومع ذلك مفيش مسابقة نجحت

فيها ، أو حتى ردوا على ، رغم إني مستوفي كل اشروط ، المسابقات دي مش لأى حد ، دي عملية كلها وسايط "

ولا شك أن هذه الرؤية التي تختزل فشل حصول الخريجين على فرصة عمل لائق ومناسب فى عامل الوساطة دون سواها ، لها أثرها فى إشـتعال البغض والحقد بين الشباب نظرا لأن هناك فئات تنهيا لها فرص الاندماج الاجتماعى من خلال وظائف مضمونة لها مستقبل مهنى جيد بحكم وضعها الأسرى وذلك عن طريق الاتصال والتواصل مع أصحاب النفوذ ، بينما تكدح فئات أخرى من أجل البقاء ومعتمدة على وظائف غير مضمونة وعارضة ، وذات طبيعة هامشية لا توفر لهم الأمان الوظيفى ولا الحماية الاجتماعية ، وينتهى الأمر بالشباب إلى أن يفقد إيمانه بالعدل والموضوعية تجاه القائمين على أمور الدولة ، كما ينتهى به الأمر إلى فقدانه الثقة فى أمكانياته وقدراته الخاصة ، حيث يجد أن كفاءته العلمية وقدراته واستعداداته العام، ليست بالمؤهلات الكفيلة بأن تؤهله لشغل وظيفة مضمونة وثابتة، بقدر ما تؤهله علاقات النفعية التبادلية مع من يمسكون بزمام هذه الوظائف، أو بقدر ما يكون استناده إلى بعض الأشخاص من ذوى النفوذ المؤثرة فى هذه المجالات مما ينمى لديه الشعور بالاحباط والتهم والظلم الاجتماعى. وقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن عامل الوساطة من أكثر العوامل من حيث التأثير السلبى على المواطنين وتقترح الدراسة للقضاء على هذه الظاهرة ضرورة فتح قنوات للشكوى سواء من خلال القنوات الشرعية أو وسائل الإعلان. (٢٩)

#### ج- الفقىر :

عندما ننادى بأنه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان ، فإننا نعترف فى الوقت نفسه بأنه لايد له من الخبز كى يبقى على قيد الحياة ، وحتى يسعى لإستكمال بقية متطلبات حياته المادية والاجتماعية والفكرية والوجدانية

والفقر وإن كان يعبر عن حالة إقتصادية تقترن بإنخفاض الدخل أو الثروة إلى الحد الذى يصعب معها إشباع الحاجات المطلوبة لبقاء الإنسان وتنمية قدراته وإمكانياته , إلا أنه يقترن بمصاحبات إجتماعية أخرى تجعله مصدرا للذل والحرمان والهوان وفقدان الكرامة والاحساس بالدونية والضعف , الأمر الذى يؤدي فى النهاية إلى إعاقة شديدة فى إنتاجية الفرد وعجزه عن المشاركة فى الحياة الإقتصادية والاجتماعية .

ولا شك أنه مع نمو العولمة يزداد تركيز الثروة , وتتسع الفروق بين البشر والدول إتساعا لا مثيل له فيشير "هانس بيتر مارتين " و"هارالد شومان " إلى أن ٣٥٨ مليارديرا فى العالم يمتلكون ثروة تضاهى ما يملكه ٢١٥ مليار من سكان المعمورة أى ما يزيد قليلا على نصف سكان العالم , وأن هناك ٢٠% من دول العالم تستحوذ على ٨٥% من الناتج العالمى الإجمالى, وعلى ٨٤% من التجارة العالمية , ويمتلك سكانها ٨٥% من مجموع المدخرات العالمية , وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة , حيث تستأثر قلة من السكان على الشطر الأعظم من الدخل الوطنى والثروة القومية فى حين تعيش أغلبية السكان على الهامش, وهذا التفاوت فى توزيع الدخل والثروة سواء على الصعيد العالمى, أو على الصعيد المحلى لم يعد الأمر المزعج بل بات فى رأى منظرى العولمة أمرا مطلوبا فى حلبة التنافس العالمى .(٣٠)

ولقد أوضحت إحدى الدراسات أن نسبة الفقر فى المجتمع المصرى قد زادت إلى الضعف خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ , ١٩٩٥ - ١٩٩٦ , من ٢١% إلى ٤٤% وتزايد نسبة الفقر فى كل من المناطق الحضرية والريفية على السواء (٣١) . فلقد أدت سياسة إعادة الهيكلة الرأسمالية إلى افتقار

وتهميش الكثير من فئات المجتمع المصرى وساهمت هذه السياسات فى ارتفاع تكلفة الانتاج ومن ثم زيادة تكلفة المعيشة. (٣٢)

وفى دراستها عن آثار التثبيت والتكيف الهيكلى على مستوى المعيشة فى مصر أوضحت هدى السيد (٣٣) أن تنفيذ هذا البرنامج أدى إلى رفع تكاليف المعيشة لجميع المواطنين كما أدى إلى انحسار فرص العمل خاصة للشباب الخريجين ، وفى نفس الوقت اتسع حجم الأنشطة غير الرسمية فى الحضر ، وبوجه عام فقد انخفضت الأجور الحقيقية لمحدودى الدخل أكثر من غيرهم ، وقد عانى المجتمع بجميع فئاته من تدهور نوعية الخدمة التعليمية والصحية ، فضلا عن معاناة فئة محدودى الدخل بالذات من ارتفاع التكاليف التعليمية والصحية لما له من انعكاسات سلبية خطيرة على مستقبل هذه الفئات فى ظل تكريس حدة التفاوت بين القادرين وغير القادرين من حيث كمية ونوعية الخدمات التعليمية والصحية التى يحصلون عليها .

وفى الدراسة الراهنة أثبتت ( ٢٠% ) من الحالات المدروسة أن الفقر وغلاء المعيشة ، هما الدافع الرئيسى وراء انخراطهم فى العمل فى الأنشطة غير الرسمية ، بإعتباره العمل الوحيد المتاح أمامه فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ، وتعتبر إحدى الحالات عن ذلك بالقول : " المعيشة صعبة ، وظروف أهلى ما تسمحش أعيش عالية عليهم تانى ، بعد اللي صرفوه على فى التعليم سنين طويلة ، وما فيش قدامى غير كدة " .

فالعامل فى أنشطة القطاع غير الرسمي، لا يرجع لأسباب تتعلق بمزاج الخريجين النفسى وتأهيلهم واستعداداتهم ، بل لاعتبارات تتعلق بظروفهم المادية وأحوال أسرهم الاقتصادية ، كما أن المؤسسات المالية كالبنوك والصندوق الاجتماعى للتنمية تعمل بطريقة صفوية لخدمة القادرين من أصحاب الضمانات ، ومن ثم قليس أمام الخريجين الذين يعانون من ضيق

ذات اليد سوى الانخراط في العمل في الأنشطة غير الرسمية .

ولقد أيدت الكثير من الدراسات السابقة ، أن انخفاض الدخل والفقر في ظل الظروف الراهنة يعد من العوامل الأساسية الدافعة للانخراط في الأنشطة الهامشية وغير الرسمية ، فيشير كل من كاستل Castells وبورتز Portes إلى أن توسع الأنشطة غير الرسمية يعد جزءا من سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية للمجتمعات في الوقت المعاصر ، إذ بينما يبحث رأس المال على عمالة أرخص وأكثر مرونة ، فإن الاسر تحاول البقاء فسي ظل أزمات اقتصادية عالمية ، وتوجد بعض المجموعات الضعيفة في المجتمعات التي لا تستطيع اللجوء إلى حماية الدولة والاستفادة من تشريعات العمل والأجور والتأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية ، الأمر الذي يتزايد معه اللجوء إلى الأنشطة غير الرسمية . (٣٤)

فالفقر والحرمان الاقتصادي الذي كان إستجابة مباشرة للسياسات المرتبطة ببرامج التكيف الهيكلي الاقتصادية مثل تخفيض ما كان ينفق من ميزانية الحكومة على الخدمات الاجتماعية ، وإلغاء الدعم على السلع والخدمات الأساسية وخفض قيمة العملة ، كل هذه العوامل دفعت بعض خريجي الجامعات المصرية للعمل في الأنشطة غير الرسمية سعيا إلى ما يبقى على حياتهم ، وإذا كان من المسلم به أن بعض العاطلين فقراء أيضا، فالواقع أن معظم الفقراء المتعلمين لا يستطيعون تحمل البقاء دون عمل ، وغالبا ما ينتهي بهم الأمر إلى قبول القيام بأعمال في القطاع غير الرسمي حتى لو كانت مؤقتة أو عارضة ، تعينه في مواجهة أعباء الحياة المتزايدة ، وتمثل لهم صمام أمن في مواجهة الضغوط الاجتماعية أثناء فترات الركود الاقتصادي .

ولقد أوضح البحث الميداني إنه على الرغم من غلبة الطابع الفردي

على قرار العمل في أنشطة القطاع غير الرسمي بين المبحوثين ، إلا أن هناك نسبة لا يستهان بها تم اتخاذ قرار العمل فيها بواسطة آخرين ، سواء من داخل الأسرة أو من خارجها ، ولقد حاولت للدراسة تسليط الضوء على موقف الجماعات الأولية من مسألة عمالة الخريجين في الأنشطة غير الرسمية ، سواء بالتأييد أو المعارضة ، ومدى تأثير المبحوثين بهم ، ولقد أوضحت نتائج البحث الميداني أن هناك تمايزا بين الذكور والإناث في هذا الأمر ، ففي الوقت الذي أفادت فيه سبع حالات من الإناث بأنهن وجدن أشخاصا كثيرين من الأقارب والأصدقاء ، وقفوا موقفا معارضا من عمالتهن في الأنشطة غير الرسمية ، نجد أن معظم الحالات من للذكور على طرفي نقيض فقد وجدوا تشجيعا وتأييدا من أسرهم للإنخراط في تلك الأنشطة ، وقد يكون ذلك ناجم عن العادات والتقاليد في الأسرة المصرية التي تحدد من مساهمة الإناث المتعلمات في سوق العمل غير الرسمي وهذا يدل على أن ممارسة العمل ما زالت شأنا خاصا بالرجل أكثر من المرأة لإرتباط ذلك بالنسق القيمي للأسرة التي تعلى من شأن عمل الذكور وتقلل من شأن عمل الإناث ، أما فيما يتعلق بأهم أسباب معارضة الأسرة لعماله بعض الفتيات في الأنشطة غير الرسمية فقد أوضحت الإجابات الواردة لدى الحالات المدروسة أن أهم أسباب المعارضة تتمثل فيما يلي :

- ١ - استمرار فعالية تأثير بعض العادات والتقاليد المناوئة لعمل المتعلمات في الأنشطة الهامشية بوصفه عيبا، لما يتعرضن له من مضايقات.
- ٢ - الخوف على خريجات الجامعة من العمل في الأعمال الشاقة التي لا تنمى مع وضعهن الاجتماعي والأسرى ، أو تلك التي تلقينها ساعات طويلة خارج المنزل .

فلاشك أن دخول المرأة إلى ميدان العمل في مجتمعنا لم يفتح له جميع المجالات في نفس الوقت أو بنفس الدرجة ولا زالت هناك أعمالا تواجه تحفظات إجتماعية سواء من المرأة نفسها أو من المحيطين بها ، فلازال المجتمع الذكوري يرى أن الوظائف البسيطة هي التي تلائم النساء وذلك لأنها تتطلب خصائص ذات ارتباط بالشمسية الأثنوية .

### الرضا عن العمل :

هناك العديد من المصطلحات التي شاع إستخدامها لتعبر عن المشاعر النفسية التي يشعر بها الفرد تجاه عمله مثل الروح المعنوية والاتجاه نحو العمل والرضا عن العمل - هذه المصطلحات وإن اختلفت تفصيلات مدلولاتها ، إلا أنها تشير بصفة عامة إلى مجموع المشاعر الوجدانية التي يشعر بها الفرد نحو العمل الذي يشغله حاليا ، وهذه المشاعر قد تكون سلبية أو إيجابية ، وهي تعبر عن مدى الإشباع الذي يتصور الفرد أنه يحققه من عمله ، فكلما تصور الفرد أن عمله يحقق له إشباعا كبيرا لحاجاته ، كلما كانت مشاعره نحو هذا العمل إيجابية ( أى كان راضيا عن عمله ) ، وكلما تصور الفرد أن عمله لا يحقق له الإشباع المناسب لحاجاته وأن هذا العمل يحرمه من هذا الإشباع ، كلما كانت مشاعره نحو هذا العمل سلبية ( أى كان غير راضى عن عمله ) ، فالرضا عن العمل هو درجة شعور الفرد إيجابيا أو سلبيا تجاه عمله ، فالرضا هو الموقف أو رد الفعل العاطفى عند الفرد تجاه المهام التي يقوم بها تجاه الحالة الاجتماعية والمادية لمكان العمل . (٣٥)

ولقد عبر ( ٧٠% ) من إجمالى الحالات المدروسة ، عن عدم رضائهم عن أعمالهم نتيجة عدم تحقيق طموحهم المهني وعجزهم المالى ، وأن الأنشطة التي يعملون بها لا تتماشى مع مؤهلاتهم العلمية .

وتعبر إحدى الحالات عن ذلك بالقول : "أنا عمري ما كنت أتصور أنسى

كنت أشتغل فى ورشة ، أنا كان عندى طموح كبير وكنت متصور أن أكون فى مستوى وظيفى كويس ، بعد درجة الليسانس اللى حصلت عليها من الجامعة " .

الأمر الذى يشير إلى أن عدم وضع المبحوثين فى أماكن عمل مناسبة لطموحاتهم وامكانياتهم كان وراء عدم رضاهم عن العمل الذى يشغلونه، وتأتى أهمية وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب من منطلق ما يعكسه العمل على مدى مقدرة الفرد على انجازه لأدواره بالصورة التى تتفق وتوقعات الآخرين ، حيث ينعكس ذلك على توافقه النفسى والاجتماعى ، فالشباب فى حاجة إلى العمل الذى يتيح لهم استغلال طاقاته وقدراته المتنوعة ، ويستطيع أن يشبع - من خلاله - احتياجاته المالية المتمثلة فيما يحققه من دخل ، واحتياجاته النفسية المتمثلة فى الإشباع النفسى الذى يمكن أن يوفره له العمل ، كما أن العمل المستقر الحكومى أو الخاص يساعد الشباب أيضا على الاندماج فى المجتمع والمشاركة فيه بإيجابية من خلال تكوين علاقات إجتماعية سوية ، ولعل من أهم هذه العلاقات التى يتطلع لها الشباب هى الزواج وتكوين الأسرة ، والذى يصعب التقدم إليها كما أوضحت بعض الحالات فى ظل عمالتهم فى الأنشطة الهامشية والمؤقتة، تعبر عن ذلك إحدى الحالات بالقول " أنا مش عارف لما أدخل بيت عشان الخطوبة أو الزواج أقول لأهل العروسة إيه ؟ أنا معايا بكالوريوس خدمة إجتماعية وبأشتغل فى كافيتيريا ؟ الناس لغاية دلوقتى ما بتعترفش إلا بالوظيفة الحكومية "

وتشير المشاهدات الواقعية إلى ما فى هذه الأقوال من صحة ، فلقد اعتاد المصريون على أن من لم يعمل فى الحكومة عاطلا ، حتى وإن كان يعمل بالفعل فى أعمال خاصة ، وهذا التصور للوظيفة الحكومية يرتبط بشكل كبير بتطور الشخصية المصرية ، فضلا عن عدم وجود الآلية المناسبة التى تحافظ على هذه الفئة التى تعمل فى القطاع الخاص أو غير الرسمى ، وعدم



مساندة الدولة لهم كما هو الحال فى الوظيفة الحكومية ، فالوظيفة الحكومية كانت ومازالت حصن أمان للمصرى حتى وإن كانت قليلة العائد لما فيها من استقرار .

هذا وقد أشارت ١٥ حالة بنسبة ٣٠% من الحالات أنهم راضون عن أعمالهم ، وقد أوضحت هذه الحالات أن رضائهم عن أعمالهم تابع من كونه العمل الوحيد المتاح أمامهم ، وبالتالي فإن الحصول على فرصة عمل فى حد ذاته حتى لو بصورة مؤقتة غير رسمية تمثل مبعثا للراحة لغياب أية فرص أخرى متاحة أمامهم بعد قيام الدولة بالتوقف عن سياسة تعيين الخريجين، وعدم قدراتهم على القيام بمشروعات ، أو الحصول على قروض مالية فى ظل ظروفهم الاقتصادية .

ومن ثم فإن هذا النوع من الرضا يمكن أن يطلق عليه " رضاء المضطر " الذى لم يجد فرصة بديلة أمامه لآى مجالات عمل فى القطاع الرسمى الحكومى أو الخاص ، فيضطر لقبول أى عمل متاح يستطيع من خلاله تحقيق واشباع احتياجاته الأساسية ، وهذا يعنى أن الرضا هنا ما هو إلا وسيلة يستعملها المبحوثون لتفادى وضعية البطالة التى عايشوا بعض مظاهرها الضاغطة أو مروا ببعض مراحلها الحرجة ، فتجنبنا لتلك الوضعية التى ما تزال تهيمن على الكثير من زملائهم خريجي الجامعات لعدم اندماجهم فى سوق العمل، نجدهم يرضون بالأمر الواقع عساهم يحققون جزءا ضئيلا من أحلامهم ومطامحهم فى الإنماج داخل المجتمع، وفى تحقيق الحد الأدنى من الإشباع المادى والمعنوى وتكوين أسرة، وما إلى ذلك ومن المتعارف عليه أن الأنشطة غير الرسمية تتميز بدرجة عالية من عدم التجانس ، فهى أنشطة متفاوتة من حيث حجمها، ومدى هامشيتها، ومكان ممارسة العمل سواء داخل المنشآت أم فى الشارع أو المنزل ، ولقد أظهرت

الحالات المدروسة تباينا في درجة الرضاء عن العمل لدى حالات الدراسة حسب أنواع الأنشطة غير الرسمية التي يعملون بها , ففي الوقت الذي ارتفعت فيه درجة الرضا عن العمل لدى العاملين بالأنشطة الحرفية والتجارية , نجد انخفاضا ملحوظا في درجة الرضا عن العمل لدى العاملين منهم بالأنشطة الخدمية , وهذا يشير إلى أن درجة الرضا عن العمل تختلف باختلاف نوع النشاط غير الرسمي , فالواقع أن توزيع الدخول في القطاع غير الرسمي هو في الغالب توزيع ثنائي المنوال بحكم أن أنشطة هذا القطاع واسعة المدى وشديدة التنوع , فهي تتراوح من أنشطة القاع مثل الأنشطة المرتبطة بالتجوال , إلى أنشطة النهاية القصوى مثل الأشغال المعدنية المبتكرة .

ولقد أثبتت الحالات المدروسة أيضا , أن هناك تمايزا بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالرضاء عن العمل , ففي الوقت الذي أظهر فيه الذكور شعورا ببعض محددات الرضا عن العمل ولا سيما من ناحية الأجر , نجد أن الإناث أظهرن شعورا بعدم الرضا , ولعل هذا راجع إلى أن نشاطات القطاع غير الرسمي تكشف عن توجهات مبنية على أساس النوع , وعن أن توزيع مستويات الأجر الأعلى تميل نحو الذكور , بينما تتركز الأناث في أنشطة غير رسمية تدر أدنى الدخول , يدعم ذلك دراسة " موسر ١٩٩٤ " لحي شعبي في " لوسكانا " تبين من خلالها ان النساء العاملات في التجارة يعملن نفس عدد ساعات الرجال , ومع ذلك يتقاضين نصف أجورهم وذلك بسبب هيمنة الرجال على أنشطة الأعمال التجارية الأفضل (٣٦) ويبدو ان هذه الرؤية ترتبط بإحدى دراسات النوع Value the Feminine والذي يفسر الفروق بين الرجل والمرأة , بأنها أقل قدرة من العمل الجاد , ووضع مكانة عالية لأشكال العمل والسلوكيات المرتبطة بالرجل , في حين تتجاهل أو تقلل من أهمية الأعمال المرتبطة تقليديا بالمرأة أو ما يطلق عليه العزل الوظيفي

بمعنى عزل المرأة فى الأنشطة الاقتصادية الأثنوية الموروثة تاريخيا، ويمكن القول أن النساء فى ظل برنامج التكيف الهيكلى يواصلن أعمالهن بمشقة ويكسبن أقل مقارنة بقرنائهن من الذكور ، ناهيك عن تعرضهن للاستغلال من صاحب العمل ، ولا تتوافر لهن الخدمات الصحية أو خدمات رعاية الطفولة ، ويعملن بدون عقود عمل وبشكل منقطع أو مؤقت ، لذلك فكما يمكن للنساء الإلتحاق بالقطاع غير الرسمى بسهولة ، يتعرضن أيضا للاستغناء عنهن بسهولة ، وقد عمقت برنامج لتكيف الهيكلى الاقتصادية من مشاكل النساء ، وأصبح عليهن العمل لساعات أطول فى القطاع غير الرسمى ، ليحصلن بالكاد على أقل مما إعتدن الحصول عليه من قبل تطبيق سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية .

ولقد حاولت الدراسة تسليط الضوء على الرؤى والتطلعات المستقبلية لخريجي الجامعات المصرية العاملين فى الأنشطة غير الرسمية ، وقد أثبتت معظم الحالات المدروسة ذكورا وإناثا أن قبولهم لأعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم تجعلهم يتعاملون مع وضعهم على أنه استثنائى، فى إنتظار الانتقال إلى وظيفة حكومية تضمن لهم راتبا وتأمينا صحيا ومعاشا وما إلى ذلك. فالكثير منهم يعتبرون القيام بعملهم الحالى أمرا طارئاً، وأن مزولة هذه الأنشطة إنما يكون لمدة مؤقتة حتى يأتى العمل الحكومى متمسكين بالممثل الشعبى القائل " *إن فائك الميرى لتمرغ فى ترابه* "، والسبب المكانية الاجتماعية والنظرة المتدنية إلى الأنشطة غير الرسمية، وقد تكون هذه النظرة تحت ظروف الحاجة قد تغيرت لدى بعض الحالات منهم ، لكنها مازالت موجودة لدى حالات أخرى .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج " بانيرجى Banerjee " و" بوس Bucci " فى دراستهما فى الهند ، والتي أوضحت أن العاملين فى القطاع غير الرسمى

أكثر سعياً للبحث عن فرص عمل في القطاع الرسمي (٣٧) ، وفي دراسة أخرى أجريت عن تصور طلاب الجامعة للمستقبل ، تبين أن العمل في مجال التخصص مطلب أساسي للاستفادة من التعليم واكتساب مزيد من الخبرة ، وتخفيف الضغوط الاجتماعية المحيطة بهم بإعتبارها من أهم للعوامل المؤثرة على اختيار عمل معين ومواجهة الاغتراب المهني ، وتحقيق التكيف الاجتماعي . (٣٨)

ولاشك أن عمالة الخريجين في أنشطة غير رسمية أو هامشية ، أدت إلى وجود بعض مظاهر سلوك الاغتراب لديهم ، والذين يفتقدون فيه القدرة على التكيف مع " ما هو كائن " وما ينبغي أن يكون " ومشكلة الاغتراب تدفع الخريجين العاملين في الأنشطة غير الرسمية إلى البحث عن مخرج أو بديل يخفف من وطأة الشعور بالضعف ، وعدم الثقة ، وعدم التأثير على مجريات الأمور ، ولقد أكدت معظم الحالات ان الهجرة المؤقتة أو الدائمة هي الأمل الوحيد أمامهم للإستقلال الاقتصادي وتأكيد الذات ، ولتأمين مستقبلهم الذي عجزت الدولة عن تأمينه لهم .

ولقد عبرت إحدى الحالات عن ذلك بالقول : " أهم حاجة عندي ربنا يوفقتي وأسافر بلد عربي أو أجنبي ، نفسي دا بتحقق علشان أعرف أكون نفسي وأعرف أعمل مشروع كويس ببل من البيهنة اللي أنا فيها ، اللي حاصل دلوقتي ان الشهادة الجامعية ملهاش قيمة إلا مع اللي يشوف له واسطة كبيرة ويقدر يتوظف "

ولاشك أنه في ظل شعور شباب الخريجين بعدم تحقيق العدالة وعدم حصولهم على فرص عمل مستقرة يتهاوى إيمانهم بالمساواة ويتهمش شعورهم بالعدالة ، وينعكس هذا التهاوى وذلك التهميش على عدم انتمائهم وتفكيرهم في الهجرة خارج البلاد مما ينعكس سلبياً على المجتمع ، وفي هذا

حيوان مقدس ، يستهلك ولا ينتج ، ضرره أكثر من نفعه. ولا يعنى هذا أن عدد المتعلمين قد انخفض ، ولكن يعنى أن قيمة التعليم ، وقيمة الشهادة هى التى انخفضت ، ولم يعد التعليم يحظى بنفس الأهمية التى كان يحظى بها فى الماضى .

وتعبر إحدى الحالات عن ذلك بالقول : " *الواحد فينا ضيع مسن عمره سنين طويلة فى التعليم والدروس الخصوصية والمذاكرة والتعب من غير لزوم، ومع الأسف فى الآخر أدبنى بأشتغل بعد ده كله صنايعى، يساريت اتعلمت صنعة من الأول ، وفهمت أصولها ، كنت هكون حاجة ثانية وأكسب أحسن "*

ولقد كان موقف الحالات المدروسة من للتعليم موقفا يعكس الخبرات المباشرة التى يمرؤ بها فى حياتهم العملية والمهنية ، حيث أنهم يعملون فى مجالات لا علاقة لها بتعليمهم أو بأنواع مؤهلاتهم، وإذا كان البعد الانفعالى قد ظهر لدى هؤلاء الخريجين نتيجة للخبرات والمواقف غير المتوقعة التى واجهوها ، فأنهم لم يقللوا من أهمية التعليم ودوره ، ولكنهم شبهوا أنفسهم " *بمن رقص على السلم "* فلا هم تعلموا صنعة من البداية ، وبالتالي فعندما يعملون فى مهنة رأوا أنها ادنى من مستويات تعليمهم ، لا يجدون غضاضة فى هذا ، كما أن تعليمهم الصنعة منذ الصغر يجعلهم يتقنون كل فنون ومهارات الصنعة ، ولا هم استفادوا من تعليمهم الجامعى فى الحصول على وظيفة تتيح لهم مكانة إجتماعية أرقى فى مجتمعهم . ولقد أثبتت حالات الدراسة أن نظرتهم إلى للتعليم قبل التخرج ، كانت بمثابة الأمل الوحيد للوصول إلى مستقبل أفضل يتعلقون به كأنه عصا موسى التى ستغير من ملامح الحياة التقليدية وتساعدهم فى التقدم إلى مكانات إجتماعية أفضل. يعكس ذلك قول إحدى الحالات " *أنا كان أخلص تعليمى علشان أتوظف وظيفة كمويسة ويبقى لى وضع محترم ، ما كنتش أعرف إن الشهادة هتعدنى على الرصيف "*

ولقد أظهرت الحالات المدروسة تمايزا بين الذكور والاناث فيما يتعلق بقيمة التعليم حيث أشار للذكور إلى أن التعليم بشكله الحالي عديم الفائدة نتيجة عدم التزام الدولة بتعيين الخريجين ، وتوفير فرصة عمل ، وان العمل في أى مجال منذ الصغر ، سوف يعود على صاحبه بعائد مادي لا تحققه المدرسة ولن يحققه التعليم ، في المقابل نجد أن الإناث في مجتمع الدراسة مازالت تتمسك بقيمة التعليم وأهميته ، بإعتبار أن التعليم بالنسبة للفتاة يعتبر وسيلة للحصول على فرصة زواج أفضل ، ويتفق ذلك مع ما ذكره سويفت من أن التعليم له عائد مباشر ، وعائد غير مباشر ، أما العائد غير المباشر فيمثل في كون التعليم سوق زواج مفيد ، حيث يستطيع الشاب أن يختاروا أزواجهم من بين أندادهم في التعليم (٤٠)

ومع تدهور قيمة التعليم في نظر الحالات المدروسة ، إلا أنهم أكدوا في الوقت نفسه أن التعليم الذي له مردود حقيقي ويساعد على تحقيق مستوى إقتصادي أفضل ، ومستقبل مهني مقبول هو التعليم الخاص الذي يؤهل صاحبه للإمام باللغات الأجنبية والمهارات الحديثة ، ويعكس ذلك قول إحدى الحالات " أغلب الإعلانات في الشركات الكبيرة التي بتدى مرتبات كويسة دلوقتى بتطلب إن الخريج لابد أن يجيد التحدث والكتابة بالغة الإنجليزية ومعاه شهادة كمبيوتر ، وكثير قوى من الإعلانات بتشترط إن يكون المتقدم من خريجي الجامعة الأمريكية ، يعنى المحظوظ محظوظ "

ومن هنا بدأت الصورة للرسمية للتعليم تهتز أمام طوفان رغبات الأهالي القادرين على دفع مصروفات مهما كانت قيمتها من أجل تعليم مختلف أو تعليم نخبوى يخرج نماذج مختلفة قادرة بعد هذا على الصعود فى السلم الاجتماعى والمهنى لمن يملكون أكثر .

فلقد صاحبت العولمة ( ثقافة تكنولوجية ) بحاجة إلى مهارات وقدرات

لم يسعف التعليم النظامى المصرى فى الوفاء بها ، وخلق طلبا متزايدا - فى أسواق العمالة - على خريجي الجامعات ممن يجيدون التحدث والكتابة باللغة الإنجليزية ، وأدى هذا الطلب بدوره إلى رفع قيمة الشهادات التى تمنحها الجامعة الأمريكية ، وإلى زيادة تدفق الطلاب عليها ، ودفع هذا العامل إلى تعجيل الجامعة باتخاذ إجراءات التوسع فى نشاطها وبرامجها .

وهناك قصص ومواقف غير قليلة أظهرتها المقابلات تشير إلى إختلاف وتباين الرؤى حول مواقف المبحوثين من التعليم الحكومى والخاص ، تصلح أن تكون أمعلا درامية يعكس ذلك قول إحدى الحالات " إن الشركات ما عدت تعرف بخريجي الجامعات الحكومية ، دول بيعتبروا الشهادة اللي إحنا خدناها ، شهادة محو أمية " .

الأمر الذى يشير إلى أن ثورة المعلومات قد أدت إلى إحداث تحولات فى الطلب على العمالة المتعلمة، وتفضيل العمالة الأكثر مهارة وتقنية ، بدعم ذلك ما أكده "عبد الفضيل" فى أن ثورة المعلومات والاتصالات نتج عنها تحولات جذرية فى أنماط التوظيف وهيكلا المهن وأسلوب أداء أسواق العمل ، فلا شك أن إستخدام الحاسب الآلى يودى إلى إحداث تغيرات فى التركيب المهنى والمهارى وقوة العمل ، إذ يشهد نقلنا لفئات العمالة الماهرة لصالح الفئات الأكثر مهنية وإتصالا بأساليب تكنولوجيا الاتصالات .(٤١)

إلا أن المهارة العالية وحدها لا تكفى لأن التغيرات السريعة فى نظم العمل أدت إلى زيادة الطلب على العاملين متعددى المهارات الذين يمكنهم الجمع بين الخبرات الفنية المتخصصة ، والمهارات الإدارية ، ومهارات الأعمال .

ولاشك أن فرص العمل المتوفرة فى القطاع الاقتصادى المنظم واستقطابها للعمالة الماهرة دفع العمالة المتعلمة ذات المهارات المحدودة إلى

الانخراط في القطاع غير الرسمي كمجال لدخول سوق العمل .

ولقد أكدت الحالات المدروسة " ضرورة أن تتاح لهم فرصة التدريب على كيفية الاستفادة من التكنولوجيا وأدواتها الحديثة كالمبيوتر والانترنت، وذلك من خلال الجامعات التي تخرجوا منها تمثيا مع متطلبات سوق العمل .

ففي ظل العولمة حدث تغير في طبيعة العمالة ، وأصبحت الانتقائية بين العمالة ثمة هذا العصر ، والمسألة أصبحت متروكة كاملة لسوق العمل، كما انتشرت أنماط جديدة من المهن والقطاعات الخاصة بالخدمات المعلوماتية والتكنولوجيا التي تتطلب مواصفات ومهارات خاصة للفرد ، كما تقتضى وجود نمط متقدم من التعليم .

### قيم المشاركة السياسية

يتفق جمهور الباحثين في علوم السياسة والاجتماع ، على أن المشاركة السياسية عملية اجتماعية - سياسية طوعية او رسمية تتضمن سلوكا منظما مشروعاً ومتواصلاً ، يعبر عن اتجاه عقلائي رشيد ، وينم عن الالتزام العميق بحقوق المواطنة وواجباتها ، والفهم الواعي لأبعاد العمل الشعبي وفاعليته ، ومن خلال هذه العملية يمارس المواطنون أدواراً وظيفية فعالة ومؤثرة في ديناميات العملية السياسية ومخرجاتها .

وتعد المشاركة في العملية السياسية هي العصب الحيسوي للممارسة الديمقراطية ، وقوامها الأساسى ، والتعبير العلمى الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة فى المجتمع ، كما أنها تعد فوق هذا وذاك مؤشراً قوياً للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسى، وما يعنيه ذلك من ارتباط وثيق بينهما وبين جهود التنمية بعامة، والتنمية السياسية



على وجه التحديد .

وإذا كان التعليم الرسمي يوفر الخبرات اللازمة للتحديث السياسي وينمي في الوقت نفسه خصائص معينة للسلوك السياسي ، (٤٢) إلا أنه من المسلم به سوسولوجيا أيضا أن سلوك الناس وقيمهم ليست معطيات مجردة، إذ هي تتحدد بالوجود الاجتماعي النوعي للبشر والذي يتحدد بمتغيرات كثيرة أهمها أوضاعهم الطبقيّة متضمنة نشاطهم للمهني ، ولا شك أن عمالة الخريجين في الأنشطة الهامشية يعتبر عامل هام وذا وزن نسبي هام كبير ضمن العوامل التي تؤدي إلى اضعاف الشعور بالانتماء وانعدام المشاركة السياسية ، أو تجعل الفرد لا يحقق ذاته ، وتحد إلى درجة بعيدة من انجاز مستوى طموحاته ، الأمر الذي ينعكس على درجة اسهامه في تنمية مجتمعه ، ومشاركته الواعية والإيجابية في أنشطته ، إذ أنه لا يجد أصلا الفرصة (متمثلة في العمل للائق المناسب ) التي تتيح ذلك ، ولقد أسفرت نتائج البحث الميداني أن هناك (٣٤ حالة) بنسبة (٦٨%) من الحالات المدروسة غير مباليين باستخدام حقهم الانتخابي ، وترجع هذه اللامبالاة لدى بعض الحالات إلى إنعدام الثقة في عمليات الانتخابات " رحنأ أو ما رضاش إيه اللي هيتغير " " اللي الحكومة عايزاه هو اللي هيتعمل " ، كما ترجع هذه اللامبالاة لدى البعض منهم إلى عدم مصداقية المرشحين ، فهم يعطون وعودا شتى للناخبين قبل الانتخابات ، وبمجرد نجاحهم يختفون تماما ولا يهتمون سوى بتحقيق مصالحهم الخاصة " رحت أكثر من عشر مرات لعضو مجلس الشعب علشان يشوف لي وظيفة حكومية أو حتى عقد مؤقت في الحكومة ، ولاحياة لمن تنادي، المرشح بعد ما بينجح في الانتخابات ما بيهتمش إلا بمصلحته وبس "

وتعتبر المشاركة السياسية عن طريق العضوية في الأحزاب السياسية مرحلة متقدمة من مراحل المشاركة فإذا كانت السياسة

تعنى ضمن ما تعنيه محاولة التأثير على المسار العام بما يحقق المصالح العامة للطبقة ، فإن الأحزاب هي التعبير السياسى عن طريق مصالح الطبقات ، وهي بذلك وسيلة - وبشكل خاص فى البلاد الديمقراطية - التى تستطيع الطبقات من خلالها الدفاع عن مصالحها ، فهى قنوات للتعبير عن مطالب إجتماعية محددة ، وتعتبر عضوية الأحزاب السياسية مؤشرا على الوعى السياسى ، إلا أن الإجابات الواردة قد أظهرت أن النسبة الغالبة من الحالات المدروسة (٤١ حالة) بنسبة (٨٢%) لا يشاركون بالعضوية فى أى حزب من الأحزاب السياسية ، وهذا يشير إلى محدودية دور الأحزاب السياسية فى العمل مع الشباب من ناحية ، وأن أهداف الأحزاب وبرامجها غير معبرة عن مشاكل الشباب الحقيقية من ناحية أخرى ، فى مقابل ذلك أوضحت الدراسة أن سبعا من الحالات ينتمون إلى الحزب الوطنى الديمقراطى باعتباره حزب الحكومة ، وإن رئيسه هو رئيس الدولة ، وأن حالتان ينتميان إلى حزب التجمع ، باعتباره يدافع عن قضية ضرورة التزام الدولة بتعيين الخريجين ، الأمر الذى يشير إلى أن تخلى النظام المصرى عن سياسة تعيين الخريجين أسهم فى انخراط البعض منهم فى صفوف أحزاب المعارضة .

وقد أظهرت بعض الحالات المدروسة عدم الاقتناع بعضوية الأحزاب السياسية، وقد عبرت بعض الحالات عن ذلك بالقول: "الأحزاب الموجودة هى أحزاب ورقية" .. "الأحزاب هى يتنفع نفسها ومصالحها" .. "لوفيه أحزاب حقيقية مكاتش الواحد يشتغل بياع فى محل بعد التعب دا كله فى التعليم وحصوله على شهادة جامعية "

ولاتعنى هذه التعبيرات وغيرها إنعدام الوعى السياسى لدى شباب الخريجين ، بقدر ماتعنى إدراك هؤلاء الشباب بأن العمل السياسى يقتصر على مجموعة من الأفراد أصحاب السلطة والثروة الذين يسعون على مدى

تاريخهم السياسى للعمل على تحقيق مصالحهم الشخصية، وإحساس الخريجين بعدم فعاليتهم وشعورهم بالاعترا ب والتهميش السياسى، الأمر الذى يشير إلى عمالة خريجي الجامعات المصرية فى أنشطة هامشية، تعتبر من العوامل الهامة التى تؤدى إلى إضعاف المشاركة السياسية، والعزوف عن عضوية الأحزاب السياسية.

ولا يعنى هذا أن تعيين الخريجين فى وظائف مضمونة هو العامل الوحيد الذى يدفعهم إلى المشاركة السياسية، بل لابد أن يتوفر لديهم قدر معقول من الإهتمام السياسى، وهو ما يتوقف على نوعية خبرات التنشئة السياسية المبكرة، فالفرد الذى ينشأ داخل جماعات أولية كالأسرة والمدرسة والجامعة بأسلوب ديمقراطى يكون أكثر ميلا واستعدادا للمشاركة السياسية من نظيره الذى يخضع لنمط تنشئة سلطوى (٤٣)، إلا أنه من الطبيعى أن يشعر خريجو الجامعات بتذمر من النظام السياسى، بسبب عدم حصولهم على وظيفة حكومية وانخراطهم فى الأنشطة الهامشية، ولقد أثبتت الحالات أن العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والمضمون الاجتماعى للطموحات الشبابية بدأت تحتل مكانا كبيرا وأهمية خاصة منافية لمنطق الخطاب الرسمى، وهذا يعنى ان المضمون الاجتماعى للحقيقة السياسية، أصبح أكثر أهمية من المضمون القومى، وهذا مرده أن المواطن العادى غالبا لا يهمنه من السياسة سوى فاعلية النظام فى تحقيق طموحاته وإشباع حاجاته الأساسية (المادية والمعنوية) ويمكن القول أن هذه الرؤية التى تختزل عزوف المشاركة السياسية لخريجي الجامعات المصرية، فى عدم حصولهم على وظيفة حكومية، كما أوضحت الكثير من القرائن الواردة فى أجوبة الحالات المدروسة، إنما تؤكد فى رأينا أن هؤلاء الخريجين لا يزالون يعتقدون بضرورة قيام الدولة بتوظيفهم فى مناصب حكومية لائقة، إذ يكفيهم الحصول على الشهادات الجامعية لتتم عملية إدماجهم مباشرة فى القطاع

ويمكن البحث عن جذور هذه الظاهرة فى ضوء الدور التاريخى للسلطة المركزية فى ظل مجتمع نهري، واستمرار مسارات تغلغل تلك السلطة فى مختلف جنبات المجتمع ، وجاءت سياسات وممارسات النظام السياسى فى مرحلة ما بعد ١٩٥٢ لتكريس تلك الظاهرة ، حيث أخذ على عاتقه مهمة إحداث تحولات إقتصادية واجتماعية فى المجتمع دون إشراك المواطنين بشكل فعلى فى تلك العملية التاريخية ، بل اكتفى الكثير منهم بالتصفيق والهتاف والدعم المعنوى . وكانت سياسة التوظيف الحكومى إحدى آليات النظام لتحقيق التشغيل الكامل للعمالة ، وبالتالي أصبح مطمح الكثير من الشباب هو الحصول على شهادة والعمل فى وظيفة حكومية .

### خاتمة البحث

حاول هذا البحث فى هدفه العام ان يقدم تحليلا اجتماعيا متعمقا لظاهرة عمالة بعض خريجي الجامعات المصرية فى أنشطة القطاع غير الرسمى التى بدأت تزداد حدتها فى المجتمع المصرى منذ تطبيق سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية وتخلي الدولة نسبيا عن سياسة توظيف الخريجين. ولتحقيق الهدف العام للدراسة تمت صياغة عدد من السؤالات حول دوافع عمالة الخريجين فى الأنشطة غير الرسمية والهامشية ومحددات الرضاء عن العمل فى تلك الأنشطة ، ومدى انعكاسات عمالة هؤلاء الخريجين فى الأنشطة غير الرسمية على إتجاهاتهم نحو التعليم والمشاركة السياسية والاجتماعية ، وقد استفادت الدراسة الراهنة من معطيات المنهج العلمى وطرائقه البحثية وذلك من خلال إستخدام المقابلات المتعمقة لعينة مكونة من ( ٥٠ ) حالة من خريجي الجامعات المصرية العاملين بالأنشطة غير الرسمية بمدينة طنطا، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلى : -

توضح نتائج البحث الميداني أن تنامي عمالة خريجي الجامعات المصرية في الأنشطة غير الرسمية كانت نتاج لعوامل خاصة بإعادة الهيكلة الرأسمالية وما نجم عنها من بطالة المتعلمين وإعادة انتاج الفقر . وبهذا أصبح خريجو الجامعات المصرية في مقدمة ضحايا سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية وتراجع سياسة التوظيف الحكومي, وأصبحوا محكومين بآليات السوق ومتطلباته وتقلباته أيضا , الأمر الذي جعلهم ينخرطون في سوق العمل غير الرسمي .

أوضحت الدراسة أن التحاق خريجي الجامعات المصرية في سوق العمل غير الرسمي هو التحاق اضطراري نتيجة عدم حصولهم على عمل رسمي, وأن رضاهم عن العمل نابع من كونه العمل الوحيد المتاح أمامهم.

أبانت الدراسة أن هناك تباينا في درجة الرضاء عن العمل لدى المبحوثين حسب نوع الأنشطة التي يزاولونها, ففي الوقت الذي ارتفعت فيه درجة الرضاء عن العمل لدى العاملين بالأنشطة الحرفية, تلبها التجارية, نجد انخفاضا ملحوظا في درجة الرضاء عن العمل لدى العاملين منهم بالأنشطة الخدمية , ومن ثم يظهر التفاوت بين العمالة المؤقتة في سوق العمل , فربما يتاح للعامل فرصة للعمل بأجر ويحدث له حراك مهني وبالتالي اجتماعي , وفي نفس الوقت نجد نظيره يعاني من محدودية الأجر وعدم رضائه الكامل عن مردود عمله في الأنشطة غير الرسمية .

خلصت نتائج الدراسة أن هناك تمايزا بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالرضاء عن العمل , وما زال العمل في الأنشطة غير الرسمية يكشف عن توجهات مبنية على أساس النوع , وأن توزيع مستويات الأجور الأعلى تميل نحو الذكور بينما تتركز الإناث في الأنشطة غير الرسمية التي تدر أدنى الدخول .

أوضح البحث الميداني أن الاتجاه نحو التعليم قد تغير لدى المبحوثين، فبعد أن كان التعليم وسيلة أساسية للنقل الاجتماعية وسلاحاً لمواجهة الزمن لما يتيح من وظيفة حكومية، أصبح من جراء تطبيق سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية لا يؤهل صاحبه للحصول على عمل قار ومضمون، وأصبح العمل في أى مجال في البيئة المحيطة يعود على صاحبه بالنفع أكثر من التعليم.

توصلت الدراسة إلى أن عمالة خريجي الجامعات المصرية في الأنشطة للهامشية، أدت إلى إضعاف المشاركة السياسية، إذ أن العمالة للهامشية تجعل الفرد لا يحقق ذاته وتحد إلى درجة بعيدة من إنجاز طموحاته، الأمر الذي ينعكس مباشرة على درجة إسهامه في تنمية ومشاركته الواعية والإيجابية في أنشطته السياسية، كما تبين أن المضمون الاجتماعي للطموحات الشبابية تحتل مكانة كبيرة لدى خريجي الجامعات المصرية العاملين بالأنشطة غير الرسمية، فالفرد منهم لا يهتم من السياسة سوى فاعلية النظام في تحقيق طموحاته وإشباع حاجاته الأساسية (المادية والمعنوية).

وأخيراً يمكن القول أن المصاحبات الاجتماعية لعمالة بعض خريجي الجامعات المصرية تعكس آثار التدهور الذي حدث في أوضاع هذه الفئة، وارتفاع درجة تهيمشها الاجتماعي والمهني والسياسي، ومعاناتها في مجال إشباع حاجاتها الأساسية في ظل سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية، والتي لم تستطع الإجراءات الرامية إلى التخفيف من سلبيات هذه السياسات إيقاف زخم الانهيار، ولكن التساؤل المطروح في النهاية: هل ثمة خيار؟

## المراجع والهوامش

- ١- حسنين توفيق: الآثار الاجتماعية والسياسية لسياسة التوظيف الحكومي، في: السيد عبد المطلب غاتم (محرر). التوظيف الحكومي في مصر، الحاضر وإعداد المستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٧٧ .
- ٢ - رمزي زكي: وداعا للطبقة الوسطى، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٩٩ .
- ٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : التعداد العام للسكان والمنشآت، ١٩٩٩، النتائج النهائية، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٨، ص ١١٦ .
- ٤- اعتماد علام: العولمة وقيم العمل المستحدثة لدى الشباب في المجتمع المصري، رؤية إستشرافية في: محمود الكردى (محرر)، الشباب ومستقبل مصر، أعمال الندوة السنوية السابعة، قسم الاجتماع كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٩ - ٣٠ إبريل، ٢٠٠٠ م، ص ص ٣٢٢ - ٣٢٤ .
- ٥- محمد سعيد فرح: دراسات في المجتمع المصري، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٦، ص ٣٣ .
- ٦- السيد الحسيني: القطاع غير الرسمي في حضر مصر، التقرير الأول، المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٩٦، ص ص ٩ - ١٠ .
- 7- Portes . A. et al ; the Informal Economy in advanced and less Countries; university press , Baltimore and london , 1991 , p.p : 216 - 227 .
- 8 - Nelson, K. M; Economic Restructuring, Gender, and Informal work : A case study of a Rural County. Rural Sociology, Vol 64, 1999, P.P 18 - 22.
- ٩- على جليبي: "إشراف" القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة، التقرير الثاني، المجتمع المحلي وملاحق القطاع غير الرسمي، المركز القومي للبحوث

10- Mosley , P ; Development Finance and policy Reform , essays in the theory and practice of conditionality in less Developed countries : the Macmillan press , London 1992 .p. p. 132 - 137 .

١١- السيد الحسيني: برامج التثبيت الهيكلي من منظور إجتماعي، رؤية من العالم الثالث، في البعد الإجتماعي في سياسات التنمية، المؤتمر العلمي السابع، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ١٢٠ - ١٢١ .

١٢- تادى أكين إينا : العولمة والسياسة الاجتماعية في أفريقيا، قضايا واتجاهات، ترجمة صلاح أبو نار، مركز البحوث العربية ١٩٩٦، ص ص ١٠٢-١٠٣ .

١٣- إبتسام الجعفرأوى : التحولات الاقتصادية وعمل الأطفال في النشاط الزراعي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠١، ص ٣٧ .

١٤- السيد الحميني : برامج التثبيت الهيكلي من منظور إجتماعي، مرجع سابق، ص ص ١٢٥ - ١٢٦ .

١٥- محمد أبو مندور: الإفقر في بر مصر، كتاب الأهالي، رقم (٦٣) نوفمبر ١٩٩٨، ص ص ٦٩ - ٧٠ .

١٦- إبتسام الجعفرأوى : مرجع سابق ، ص ص ٤٧-٤٨ .

١٧- عبد الراضى عبد الدايم ، صلاح على صالح : " دور المشروعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة بالبنبان الاقتصادى المصرى "مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد الحادى والعشرين، إبريل ١٩٩٧، ص ٩١٨ .

١٨- ناهد عدلى شازلى : علاقة التعليم ببطالة الخريجين : تصور مقترح لمواجهة الأزمة ، مجلة التربية والتنمية ، السنة الثانية ، العدد ( ٣ ) مايو ١٩٩٣ ص ص ٤٣-٤٥ .

19- Coombs . P . Et al ; Managing Educational Costs ; oxford university press 1972 . p 95 .



٢٠- أحمد الخطيب : التعليم الجامعي في الوطن العربي ، التحديات والبدائل المستقبلية ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد ٢٧ ، يناير ١٩٩٢ ، ص ص ٧ - ٢٢ .

٢١- رئاسة الوزراء: مركز المعلومات واتخاذ القرار : برنامج عمل لمواجهة مشكلة البطالة بين الخريجين، القاهرة ، يناير ١٩٩٤ .

22- Dore . R. P. , the Diploma disease Education , qualifications and Development , Allen and unwin , London . 1976 . p 1 .

٢٣- محمد على محمد: الشباب العربي والتغيير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ١٣١ .

24- Marcouiller . D . et al ; Formal measures of the informal sector wage Gap in Mexico , ELsalvador and peru . Economic Development and cultural change , Voi 45, No 2 , 1997 . p 387 .

٢٥- عبد الباسط عبد المعطي: الطبقة العاملة المصرية : اطلالة على اتجاهات تغيير البنية والفاعلية، أحوال مصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، العدد (١٤)، خريف ٢٠٠١، ص ٢٤٣ .

26- Gaude. J and watzlawick. H ; Employment , creation and poverty alleviation through labor- intensive public works in developed countries, international labour Review, No 1 ; 1992. P.P. 3 - 18 .

٢٧- نجلاء الأهواني : مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري، الجذور والأبعاد والتوقعات " ، في : علا أبو زيد (محرر) القمة الاجتماعية، الأبعاد الدولية والاقليمية والمحلية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص ٦٢ .

٢٨- عبد الرحمن فيصل ومختار محمد : " عرض تحليلي لمفهوم الوساطة " دراسة في المجتمع السعودي ، مجلة جامعة الملك سعود ، مجلد ٥ ، الآداب (١) ، ص ص ٢٤٣ - ٢٦٨ .

٢٩- علاء الدين عبدالرحيم : " بعض العوامل المؤثرة في العلاقة بين موظفي الخدمة العامة والمواطنين في عدد من الأجهزة الحكومية ، مجلة الإدارة العامة ، مجلد ٣٦ ، العدد ٣ ، ديسمبر ١٩٩٦ ، ص ص ٤٨٣ - ٥٢٠ .

٣٠- هانس بيتر مارتن وهارالد شومان : " فح العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس على، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (٢٣٨) ، ١٩٩٨ ، ص ص ١١ - ١٢ .

31- ILO. poverty Alleviation and job creation Egypt : strategy and programme . Geneva 1997 .

32- Korayem . K : structural Adjustment , stabilization polices And the poor in Egypt , Cairo paper in social sciences , vol . 18 , No. 4 . Auc , Cairo . 1995 .

٣٣- هدى السيد : " آثار برنامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى على مستوى المعيشة فى مصر " مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد التاسع، خريف ١٩٩٧، ص ص ١٤٣ - ١٥١ .

34- Portes . A. et al , the informal Economy in Advanced and less Developed Countries , Op. Cit, p. 327 .

٣٥- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- Cooper , C.I. et al ; organizational stress A Review and Gitique of theory , Research and Applications .. sage publications . London , 2001 , p. p. 44 - 47 .

٣٦- عبدو مالك سيمون : عملية التحضر والتغيير فى افريقيا ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ٦٠ - ٦١ .

37- Banerjee B and Bucci ; an the job Research in Developing country , Economic Development and social change, vol 43, No 3, April 1995 p. 567.

٣٨- حمزة بركات : تصور طلاب الجامعة للمستقبل ، دراسة سيكولوجية رسالة ماجستير فى علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٨ .

٣٩- لطفية إبراهيم : دور التعليم فى تعزيز الانتماء، عالم الكتب القاهرة ٢٠٠٠م ص ص ١٤٣ - ١٤٤

40- SWIFT D. F ; the sociology of Education , 3 printed , Rutledge and keg an paul , London . 1973 , p. 91.

٤١- محمود عبد الفضيل : " مصر والعالم : على أعتاب ألفية جديدة " ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ١٠-١٢ .

- 42- Coleman. J; Education and political Development, Princeton press, princeton, 1965. P. 17.
- 43- Verba . S ; Small Groups and Political Behavior , A study of leadership , Princeton university press , Princeton , 1997 . p. p. 35 - 36 .